

PROVISIONAL

S/PV.2977 (Part II) (closed)
14 February 1991

مجلس الأمن



ARABIC

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والسبعين
بعد الالفين والتسمائة (الجزء الثاني)

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الخميس، ١٤ شباط/فبراير ١٩٩١، الساعة ١٦/٠٠

(زمبابوي)

الرئيس: مومبغيفوي

الاعضاء:

السيد فورونتسوف	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
السيد أيلالا لاسو	أكوادور
السيد نوتردام	بلجيكا
السيد مونثيانو	رومانيا
السيد بغبني اديتو نزنغيا	زائير
السيد لي داويو	الصين
السيد بلان	فرنسا
السيد الاركون دي كيسادا	كوبا
السيد انيت	كوت ديفوار
	المملكة المتحدة لبريطانيا
السير ديفيد هاني	العظمى وايرلندا الشمالية
السيد هوهنفلنر	النمسا
السيد بيكرينغ	الولايات المتحدة الامريكية
السيد غاريخان	الهند
السيد الاشطل	اليمن

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

اما التصحيحات فينبغي الا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع السبق: Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

PROVISIONAL

S/PV.2977 (Part II) (closed)
14 February 1991

مجلس الأمن



ARABIC

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والسبعين
بعد الالفين والتسعمائة (الجزء الثاني)

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الخميس، ١٤ شباط/فبراير ١٩٩١، الساعة ١٦/٠٠

(زمبابوي)

الرئيسي: مومبنيغوي

الاعضاء:

السيد فورونتسوف	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
السيد أيلالا لاسو	اكوادور
السيد نوتردام	بلجيكا
السيد مونتيانو	رومانيا
السيد بغبني اديتو نزنغيا	زائير
السيد لي داويو	الصين
السيد بلان	فرنسا
السيد الاركون دي كيسادا	كوبا
السيد انيت	كوت ديفوار
السير ديفيد هاني	المملكة المتحدة لبريطانيا
السيد هوهنفلنر	العظمى وايرلندا الشمالية
السيد بيكرينغ	النمسا
السيد غاريخان	الولايات المتحدة الامريكية
السيد الاشطل	الهند
	اليمن

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللفات الاخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

اما التمحيدات فينبغي الا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات. وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza, مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

استؤنفت الجلسة الساعة ١٦/٠٠ ، الخميس ، ١٤ شباط/فبراير ١٩٩١*

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ المجلس بأنني

تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين ، واسبانيا ، واستراليا ، واسرائيل ، والمانيا ، والإمارات العربية المتحدة ، واندونيسيا ، وأوروغواي ، وايران (جمهورية - الإسلامية) ، وايرلندا ، وايسلندا ، وإيطاليا ، وباكستان ، والبرازيل ، والبرتغال ، وبروني دار السلام ، وبلغاريا ، وبنغلاديش ، وبولندا ، وبيرو ، وتايلند ، وتركيا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجزر القمر ، وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية العربية السورية ، وجنوب افريقيا ، والدانمرك ، وسنغافورة ، والسفال ، والسودان ، والسويد ، وشيلي ، والعراق ، والفلبين ، وفنزويلا ، وفنلندا ، وقبرص ، وقطر ، وكندا ، وكولومبيا ، والكويت ، ولختنشتاين ، ولكسمبرغ ، وماليزيا ، ومصر ، والمكسيك ، والمملكة العربية السعودية ، وميانمار ، والنرويج ، ونيوزيلندا ، وهندوراس ، وهنغاريا ، وهولندا ، واليابان ، ويوغوسلافيا ، واليونان ، يطلبون فيها دعوتهم الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . وجريا على الممارسة المتبعة اعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد الانباري (العراق) والسيد أبو الحسن

(الكويت) المقعدين المخصصين لهما على طاولة المجلس ؛ وشغل السيد فازكويين

(الأرجنتين) ، والسيد فييار (اسبانيا) ، والسيد بهامسي (استراليا) ، والسيد ارييدور

(اسرائيل) ، والسيد رانتزو (المانيا) ، والسيد الشمالي (الإمارات العربية

* يرد جدول أعمال هذه الجلسة المستأنفة المفلة في الوثيقة

. S/Agenda/2977(Part II)/Rev.1

المتحدة) ، والسيد سوتريسنا (اندونيسيا) ، والسيد بيريز - بايون (أوروغواي) ،
 والسيد خرازي (ايران (جمهورية - الإسلامية)) ، والسيد هايز (ايرلندا) ، والسيد
 جيسلاسون (ايسلندا) ، والسيد تراكلر (إيطاليا) ، والسيد ماركر (باكستان) ،
 والسيد ساردينبيرغ (البرازيل) ، والسيد دا كومتا بيريرا (البرتغال) ، والسيد
 سويوي (بروني دار السلام) ، والسيد كوستوف (بلغاريا) ، والسيد الشودهري
 (بنغلاديش) ، والسيد بولاك (بولندا) ، والسيد لونا (بيرو) ، والسيد سوفارناتيمي
 (تايلند) ، والسيد أكسن (تركيا) ، والسيد كوكان (تشيكوسلوفاكيا) ، والسيد مؤمن
 (جزر القمر) ، والسيد أودوفينكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) ،
 والسيد الفتال (الجمهورية العربية السورية) ، والسيد شيرار (جنوب افريقيا) ،
 والسيد مورتيسن (الدانمرك) ، والسيد تشان (سنغافورة) ، والسيدة ديالو (السنغال) ،
 والسيد لاغو (السودان) ، والسيد الياسون (السويد) ، والسيد سومافيرا (شيلي) ،
 والسيد مينديز (الفلبين) ، والسيد اريا (فنزويلا) ، والسيد تورنود (فنلندا) ،
 والسيد افتيشيو (قبرص) ، والسيد النعمه (قطر) ، والسيد كيرش (كندا) ، والسيد
 سيبيدا (كولومبيا) ، والسيد فريتش (لختنشتاين) ، والسيد فيدر (لكسمبرغ) ، والسيد
 رجالي (ماليزيا) ، والسيد موسى (مصر) ، والسيد مونتانو (المكسيك) ، والسيد
 الشاهي (المملكة العربية السعودية) ، والسيد مين (ميانمار) ، والسيد هوسليد
 (النرويج) ، والسيد اوبرين (نيوزيلندا) ، والسيد فلوريس بيرموديز (هندوراس) ،
 والسيد بوداي (هنغاريا) ، والكونت دي مارشانت ايت دانسيمبورغ (هولندا) ، والسيد
 هاتانو (اليابان) ، والسيد سيلوفتش (يوغوسلافيا) ، والسيد اكسارتشوس (اليونان) ،
 الى شغل المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ المجلس بأنني

تلقيت رسالة مؤرخة في ١٢ شباط/فبراير ١٩٩١ من الممثل الدائم لمصر لدى الامم
 المتحدة فيما يلي نصها :

"بمفتي رئيسا للمجموعة الاسلامية بالامم المتحدة ، يسرني أن أطلب دعوة سعادة السفير أ. إنغين أنساي ، المراقب الدائم عن منظمة المؤتمر الاسلامي لدى الامم المتحدة ، الى الاشتراك في اجتماع مجلس الامن لبحث البند المعنون ' الحالة بين العراق والكويت ' وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس" .

وقد نشرت هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الامن تحت الرمز S/22220 . وما لم اسمع اعتراضا سأتبرر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ إلى سعادة السفير انغين انساي .

نظرا لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

أود أن أحيط المجلس علماً بأنني تلقيت رسالة مؤرخة في ١٣ شباط/فبراير من الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة ، وفيما يلي نصها :

"بناءً على تعليمات من حكومتي ، أتشرف بأن أطلب السماح للسيدة أرليت لوران ، القائمة بأعمال وفد مفوضية الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ، بالاشتراك في مناقشة المجلس للبند المدرج حالياً على جدول أعماله وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت ."

لقد نشرت هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/22221 . إذا لم أسمع أي اعتراض ، فسأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه الدعوة للسيدة أرليت لوران وفقاً للمادة ٣٩ .

نظراً لعدم وجود اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

يباشر المجلس الآن النظر في البند المدرج على جدول أعمال .

يجتمع المجلس بناءً على الطلبات الواردة في الرسالة المؤرخة في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ والموجهة من ممثلي تونس والجزائر والجمهورية العربية الليبية والمغرب وموريتانيا إلى رئيس مجلس الأمن ، (S/22135) ، والرسالة المؤرخة في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ الموجهة من الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن (S/22144) ، والرسالة المؤرخة في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ الموجهة من الممثل الدائم لكوبا لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن (S/22157) . معروض على أعضاء المجلس أيضاً الوثيقة S/22138 ، وهي رسالة مؤرخة في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ موجهة من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن ، والوثيقة S/22147 ، وهي رسالة مؤرخة في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ موجهة من الممثل الدائم للأردن لدى الأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن ، تأييداً للطلبات بعقد الاجتماع .

أود أيضا أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس الى الوثائق التالية : S/22136

و S/22137 و S/22139 و S/22140 و S/22141 و S/22142 و S/22143 و S/22145
و S/22146 و S/22149 و S/22150 و S/22151 و S/22152 و S/22153 و S/22154
و S/22155 و S/22156 و S/22158 و S/22159 و S/22160/Rev.1 و S/22162 و S/22163
و S/22164 و S/22165 و S/22166 و S/22168 و S/22169 و S/22172 و S/22173
و S/22174 و S/22178 و S/22179 و S/22180 و S/22181 و S/22182 و S/22183
و S/22185 و S/22186 و S/22187 و S/22188 و S/22189 و S/22190 و S/22191
و S/22192 و S/22194 و S/22195 و S/22197 و S/22199 و S/22200 و S/22201
و S/22203 و S/22204 و S/22205 و S/22206 و S/22210 و S/22211 و S/22213
و S/22214 و S/22215 و S/22216 و S/22217 و S/22218 و S/22219 و S/22222 .

المتكلم الاول ممثل الكويت ، وأعطيه الكلمة الآن .

السيد أبو الحسن (الكويت) : السيد الرئيس ، باسم وفد دولة

الكويت ، وباسمي شخصيا ، أتوجه اليكم ، أيها الزميل والصديق ، بالتهنئة على
توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر . ولقد عرفناك ، ومنذ انضمامك الى هذه الاسرة
الدولية ممثلا لبلدك الصديق زمبابوي ، دبلوماسيا متمرسا ، حكيما ، وذا خبرة تؤهلك
لقيادة أعمال المجلس وصولا الى النجاح وخدمة للسلام .

ويسرني أن أذكر بالعرفان الدور المميز لخلفك سعادة السفير بغبيني نزنغيا

المندوب الدائم لزائير ، لحسن إدارته لأعمال المجلس خلال الشهر المنصرم .

حيث أنها المرة الاولى التي أتحدث فيها الى مجلس الأمن الموقر في تشكيلته
الجديدة ، يسرني أن أهنيئ كلا من الاكوادور وبلجيكا وزمبابوي والنمسا والهند على
انضمامها الى المجلس في هذه المرحلة الهامة في مسيرة الأمم المتحدة . وإنني لواثق
أنها ستكون روافد عطاء لمسيرة السلام المبني على العدل . كما أقدم الشكر لكل من
اثيوبيا وفنلندا وكندا وكولومبيا وماليزيا على ما قدمته خلال عضويتها في المجلس
خدمة لاهداف ميثاق الأمم المتحدة .

ينعقد مجلس الأمن بناءً على طلب بعض الدول العربية الشقيقة لمناقشة التطورات الأخيرة في النزاع في الخليج العربي . ولعله من العدل والانصاف أن نقرر وبسرعة أن مجلس الأمن عندما فوّض القوات الدولية المتعاونة مع بلدي الكويت في استخدام جميع الوسائل الممكنة لإرغام العراق على الانصياع الى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، إنما كان بذلك القرار يلجأ الى الوسيلة الوحيدة التي تركها له النظام العراقي المتعنّت بعد أن رفض جميع المحاولات والمجهودات والمبادرات التي توجهت اليه لإقناعه بالحوار والتفاوض وبالحسنى الى أن يجنب العراق وشعبه ، ويجنب المنطقة ، ويلات استخدام القوة .

كما أن نفس منطق العدل والانصاف يحتم علينا جميعا التأكيد بأن استخدام القوة الفاشمة ، أو بعبارة أخرى العمليات الحربية ، بدأت في حقيقة الامر منذ يوم الثاني من آب/أغسطس ، حيث دكت جحافل جيوش النظام العراقي الفادر والمفتصب أرض بلدي الكويت ، وداست شعبه ، وهدت عائلاته ، واغتصبت وانتهكت حرماته ، وعاشت ، ولا تزال ، في أرض الكويت الطاهرة فسادا ما بعده فساد ، ونهبت ودمرت كل تلك القدرات الاقتصادية الهائلة لشعب شقيق كان مثالا للعطاء بغير مئة ، وللسلام بغير حدود . إن كل تلك الممارسات اللاانسانية مستمرة وبتصاعد حتى الآن . واستخدام القوة ضد الشعب الكويتي الأعزل مستمر وبتصاعد . ولقد كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحالية معبرة عن شبه الاجماع الدولي في إدانة تلك الممارسات الوحشية ، ورفض القتل والتدمير لشعب الكويت عندما صوت بما يقارب الاجماع لصالح مشروع قرارنا ذلك . وإنه لمحزن لشعب الكويت ، ولمفهوم العدالة والمساواة ، ولأوامر الدين والقومية أن تخلفت بعض من الدول العربية الشقيقة عن اللحاق بركب الاجماع الدولي في رفض هذه السياسة المبرمجة لتدمير شعب الكويت من قبل شقيقه العراق . ولا أخالها مجرد صدفة أن تكون تلك الدول العربية الشقيقة هي نفسها الدول العربية التي طلبت إنعقاد المجلس الآن للنظر فيما تدعيه من أن العمليات العسكرية الجارية الآن استهدفت تدمير العراق .

لقد كانت دولة الكويت ، ورغم هول الكارثة التي حلت بها ، حريمة على اللجوء الى الوسائل السلمية لحل النزاع مع العراق ، وإعطاء تلك الوسائل أمدتها ووقتها المطلوب ، رغم ما عكسه ذلك من آلام على شعب الكويت البطل الصامد والمجاهد في داخل الكويت والمشهد والمنتظر في خارج الكويت .

لقد ملكنا في البداية السبل التي يتيحها لنا ميثاق الأمم المتحدة لإرغام الدول المخالفة له والخارجة عن أحكامه على الامتثال والالتزام ، فكان تطبيق العقوبات الاقتصادية على العراق . وكان الأمل يحدونا جميعا بأن مزيج فرض العقوبات الاقتصادية مع المساعي الدبلوماسية قد يعيد نظام العراق الى صوابه فيسحب قواته الفازية من الأراضي الكويتية . لم يكن هدف الكويت والمجموعة الدولية التي وقفت

وراء قضيتها العادلة هو تجويع شعب العراق وشعب الكويت الرازح تحت الاحتلال . هذا بالرغم من أن العراق دمر ونهب ونكل وانتتهك الحرمات . بل كان الهدف إقناع القيادة العراقية بأن الطريق الوحيد الذي يجب المنطقة ويلات الدمار ويجنب شعبه الخراب ، هو الانسحاب الكامل وغير المشروط من الكويت وعودة السلطة الشرعية إليها . إلا أن العراق قابل كل هذه الجهود والمساعي لتحقيق هذا الانصياع سلميا بموقف الصلب والرفض .

ولقد ضاق المجتمع الدولي ذرعا بمثل هذا الاستخفاف ، وباستمرار عملية القضاء على شعب الكويت ومحو هويته . وحيث أنه كان هناك إجماع عالمي كامل على أن هذا الاحتلال السافر والعدوان الفاضح على دولة الكويت المسالمة دون أي استفزاز لا يمثلان حالة عادية ، بل وضعا يخل تماما بتوازن النظام الدولي الجديد ويقوض ركائزه ودعائمه ، وأنه إذا سمح لبلد باستخدام القوة العسكرية الفاشية لابتلاع بلد صغير مستقل وذو سيادة بينما العالم مقبل على آفاق جديدة لعصر ما بعد الحرب الباردة وهو يدخل القرن الحادي والعشرين ، ستنزلق البشرية جميعها في مستنقع شريعة الغاب والغرض ومنطق القوة ، لذلك اتفق مجلس الأمن على إعطاء النظام العراقي المعتدي مهلة ٤٧ يوما حتى تنسحب قواته الفائزة من الأراضي الكويتية امتثالا للارادة الدولية . وجاء تحذير العالم كله للنظام العراقي واضحا في قرار مجلس الأمن ٦٧٨ (١٩٩٠) ، حيث نص على الانسحاب والانصياع وإلا سيكون من حق الائتلاف الدولي الكبير استخدام جميع الوسائل الممكنة لتحرير الكويت ورد الغزو والعدوان .

ولم يترك المجتمع الدولي فترة المهلة هذه ساكنة ودون تحرك ، بل ملاهما بالمبادرات والاتصالات ، من قادة عرب وأجانب ، ومن رئيس حركة عدم الانحياز ، ومن وزير خارجية الولايات المتحدة . ولعل آخر محاولة تمت هي تلك التي قام بها الأمين العام للأمم المتحدة قبل يوم ١٥ كانون الثاني/يناير على أمل أن يكون النظام العراقي المعتدي قد عدل عن تعنته وإصراره على تحدي الارادة الدولية . إلا أن الجميع عادوا من لقاءاتهم مع العراقيين واتصالاتهم بهم بلا أية نتيجة تذكر مثلما أبلغ الأمين العام مجلس الأمن بعد أن فشلت مهمته في بغداد فشلا ذريعا .

لقد كانت بغداد تكابر ولا تبالي وتستخف وتشك في جدية الأمم المتحدة وقوة الإرادة الدولية وعزيمة القوات الدولية على تنفيذ قرارات مجلس الأمن ، بما فيها قرار التفويض باستخدام القوة . إلا أنه كان من الطبيعي أن ما خلقه العدوان العراقي على الساحة الدولية وعلى نسيج ومستقبل العلاقات الدولية وحالة السلم والأمن في العالم كان يحتم تحركاً حاسماً ولا يحتمل التأخير . كما كان من الواضح أن النظام العالمي الجديد الذي تصبو إلى خلقه المجموعة الدولية هو نظام لا يحتمل السكوت على مثل هذا العمل العدواني الفاضح وليس فيه مكان لطرف مثل النظام العراقي . لذلك بدأت القوات الدولية في التنفيذ . ولكي تحصر هذه القوات الخسائر البشرية الناتجة عن هذه العمليات العسكرية بين صفوف المدنيين قامت بتركيز قصفها على الآلة العسكرية العراقية أينما كانت ، وهي الآلة التي تمد المحتل بوسائل العدوان ، وهي التي تطيل أمد الاحتلال .

لقد كان للقوات المسلحة الكويتية في هذه العمليات شرف المبادرة بالطلقات الأولى في معركة تحرير أرض الكويت الطاهرة ، حيث نجحت في ذلك أهدافها في أعماق الكويت وساعدتها في ذلك طائرات من المملكة العربية السعودية وقطر والبحرين والقوات الأخرى المشاركة في هذه المعركة الشريفة والمشروعة لصد عدوان آثم وسافر ولتحرير أرض مفتصة . ولقد تم كل هذا ولا يزال ضمن نطاق القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) ، حيث لم يتوسع القتال ولم يستهدف على الإطلاق تدمير العراق بل استهدف تحرير الكويت من آلة العدوان . ولا يفوتنا هنا التنويه بأن النظام العراقي هو الذي جلب على نفسه وعلى شعبه هذا التدمير ، وذلك بسبب إصراره على عدوانه ورفضه للإرادة الدولية والانصياع لها وتحديه لقراراتها ومشاعر الرأي العام الدولي وخرقه لكل القوانين والأعراف والمواثيق والمبادئ .

وفي الأسبوع الأول من بدء العمليات العسكرية وجه جلالة الملك الحسن الثاني ، ملك المغرب ، نداءً أرسل إلى العراق بغية حفاظه على مقدرات العراق وشعبه وقبول الانسحاب . كما وجه الرئيس السوفياتي والرئيس الإيراني نداءات مماثلة ، وكان الرئيس

والاذن الصماء هو الرد الوحيد والاصرار على تدمير العراق وشعبه تحقيقا لاحلام وطموحات شخصية .

إن العراق لم يكتف فقط بعدم الاعلان عن استعداداته للانسحاب وإنهاء عدوانه على الكويت وشعبها الصامد المناضل ، بل إن قوات الاحتلال العراقية قد صعدت من عملياتها العسكرية التنكيلية ضد أبناء الشعب الكويتي حيث تملنا معلومات مؤكدة عن استمرار عمليات الاعدام والاغتصاب الهمجية . ولعل ما أعلنه اليوم المتحدث الرسمي باسم الجيش الكويتي في المملكة العربية السعودية من أن المقاومة الكويتية سجلت مقتل ٢٠٠ شخص كويتي - ٢٠٠ شخص كويتي قتلوا في خلال الايام الماضية و نكل بهم ، من بين هؤلاء المقتولين ٦ سيدات تم قطع مدورهن ورمين في الشارع . إننا ندعو مندوب العراق المتواجد الآن في هذه القاعة أن يبدي استعداداته لكي يسمح للصحافة العالمية المتواجدة الآن في بغداد أن تبدي حكومته السماح لهذه الوسائل من الاعلام لكي تذهب الى الكويت لكي تكشف ما يدور هناك من مأس . لقد ظهر على شاشة التلفزيون مندوب العراق ليلة أمس وسئل لماذا تمنع حكومته إرسال مندوبي الاعلام الدولي الى الكويت ؟ كان جوابه أن الكويت تعتبر منطقة عسكرية .

إنني أتساءل ، من خلال مجلس الامن ، هل بغداد في وضعها الراهن لا تعتبر منطقة عسكرية مع كل ما يدعونه بأنه يصيبها من قصف جوي ؟ كيف أن وسائل الاعلام مُثلثة الآن في بغداد تُصور وترسل الاخبار وكيف أن نفس وسائل الاعلام هذه تحرم من أن تذهب الى الكويت لكي تتصل بالمواطنين الكويتيين وتعكس لنا ، وبصورة حيادية ، وبفهم درجة السرية التي تفرض عليها والرقابة التي تفرض عليهم ، يعكسوا لنا ما يعانيه الشعب الكويتي تحت سلطة المحتل . إن هذا تحد كبير وأعتقد أنه يدور في مخيلة الجميع .

إن قوات الاحتلال العراقية تستخدم منازل الكويتيين كملاجئ وشعب الكويت كدروع بشرية . إن المعلومات التي وصلتنا أن عائلات كويتية قد أرغمت على الخروج من بيوتها وسكن مكنها جنود عراقيون ، وذلك إحتسابا لعمليات قادمة . إن المضادات الجوية وضعت فوق أسطح المنازل الكويتية . هذه هي صورة من صور احترام العراق للمنشآت

المدنية ، هذا هو نموذج من تصرف النظام العراقي تجاه المدنيين ، تواجد عسكري مكثف في المناطق السكنية الكويتية .

وفي الوقت الذي يعاني فيه أبناء الكويت في الداخل من نقص الغذاء والدواء منذ ستة أشهر نتيجة للنهب العراقي المستمر لموارد الكويت من هذه المواد فإن القوات العراقية الفازية تقوم بمهاجمة منازل الكويتيين والمقيمين وتستولي على ما تعثر عليه من مواد غذائية مما يهدد المواطنين في الكويت بخطر مجاعة داهم .

لعلكم تعلمون عن النداءات التي وجهها الأمين العام والوكالات المتخصصة والوكالات الانسانية مثل الصليب الاحمر الى حكومة النظام العراقي تطلب منها إذنا بالسماح لشحنات غذائية أن تصل الى الكويت وتوزع بإشراف هذه المنظمات . لم يكن الرد من النظام العراقي إلا الرفض ، رغم أن جيش النظام العراقي في داخل مدينة الكويت يسرق القوت اليومي للشعب الاعزل ، يشاركهم ، بالقوة ، في قوتهم اليومي المحدود . إن شعب وحكومة الكويت يتوقعان من المجتمع الدولي بصفة عامة ، ومن الدول التي ترفع صوتها عاليا دفاعا عن النظام العراقي المتعنت بصفة خاصة ، أن تدين بأشد العبارات هذه الممارسات العراقية اللاإنسانية تجاه الشعب الكويتي الذي تعرضت حياته ومقدراته وموارد بلاده للتدمير المنظم والنهب المستمر ، ووضعت منشآته النفطية والصناعية رهينة لاخلام مجنونة لديكتاتور متسلط . وما تلغيم الموانئ والابار والمنشآت النفطية الكويتية وإشعال النار فيها إلا مثال حي على ذلك . إن النظام العراقي لم يكتف بمحاولة تدمير حاض الكويت ، بل إن محاولاته الاجرامية تعدت ذلك الى تدمير مستقبله ومستقبل المنطقة الاقتصادي وذلك بمحاولة تدمير بيئته البحرية من خلال إطلاقه ملايين الاطنان من النفط الى البحر وبشكل عشوائي ، الامر الذي شكل أكبر جريمة بيئية عرفها العالم في تاريخه .

وإمعانا من نظام بغداد في تدمير موارد شعبه وجلب الخراب والدمار على المنطقة كلها راح يحاول توسيع رقعة النزاع وشق الصف العربي وإشارة مشاعر الشارع العربي بشعارات والأعياب خادعة لا تنظلي على أحد . وإذا كان النظام العراقي يدعي أنه يريد تحرير فلسطين فلماذا لم يوجه قواته أصلا إلى الجهة التي تحرر فيها فلسطين . لماذا وجهها إلى الكويت . وكما تعلمون ، فإنه عندما شن عدوانه على إيران ادعى بأنه أراد تحرير فلسطين من خلال عدوانه على إيران ، وكانت إيران ترد بأن تحرير فلسطين يتم من الغرب وليس من الشرق . والآن ، فإن تحرير فلسطين لا يتم من الجنوب ، فبهذا الغزو البربري كان النظام العراقي أكثر من أضر بالقضية الفلسطينية ، إذ أصاب ذلك العدوان المصالح الفلسطينية في المصم وشرذمات الألوف من الفلسطينيين الذين كانوا يعيشون في سلام وأمان بالكويت ويدعمون بالمال أهلهم وقضيتهم ، كما أضر بالمصالح الفلسطينية في كل منطقة الخليج وأرجع القضية إلى أدنى سلم الاهتمامات والأولويات الدولية .

إنني أوجه من هذا المنبر الحيوي بعض الأسئلة للدول التي تطلب وقف إطلاق النار : هل يستحق النظام العراقي أن يكافأ على عدوانه واحتلاله وكل جرائمه بوقف لإطلاق النار الآن ؟ هل ينبغي للمجتمع الدولي بعد أن بدأت معركة التحرير بأيام وبعد أن رفض نظام بغداد مبادرة الرئيس السوفياتي غورباتشوف ونداء الأمين العام ودعوات ورسائل حركة عدم الانحياز والنداءات والتوملات كافة ، هل ينبغي له أن يتراجع عن هذه المهمة الحاسمة في خدمة أمن وسلام العالم ؟ أليس من الأحرى أن تتجه هذه الدول أولا إلى العراق ، وهي التي لديها حظوة مع نظامه ، لتوجه إليه نداءاتها ودعواتها له بالانسحاب من أراضي الكويت المحتلة حتى تنقشع الأزمة وتنجو المنطقة من هذا الهلاك ؟ ألم تكن هذه العمليات العسكرية هي النتيجة الطبيعية الوحيدة لفشل كل مساعي السلام التي كانت هذه الدول نفسها طرفا فيها أكثر من مرة ورأت بنفسها كيف أن نظام بغداد ليس على أي استعداد للتراجع عن عدوانه واحتلاله والانصياع لإرادة الدولية ؟

إن الاستنتاج الوحيد الذي يخرج به السبب من هذه المعادلة هو أنه لا يجب أن يكون هناك أي توقف أو وقف لإطلاق النار إلا بعد التحرير الكامل للكويت وعودة السلطة الشرعية إليها . لأن مثل هذا الإجراء سيكون رسالة عكسية المفعول وملبية المردود من مجلس الأمن للقيادة العراقية التي تتلف وتثوق إلى رؤية الخلاه والانشقاق والفرقة تدب بين صفوف هذا المجلس حتى يحتاج لها مواصلة الاحتلال ، إلا أن المجلس كان وسيظل مترابطة متماسكا في وجه هذا الانتهاك الفاضح لكل مبادئ الميثاق وهذا العدوان السافر على سيادة دولة عضو في الأمم المتحدة ، لم تعتمد على حقوق أحد ولم تقصر في واجباتها نحو أحد ، ولم تتقاعس عن أداء دورها والوفاء بالتزاماتها تجاه الممالج العامة والمشاركة لاسرتنا الدولية . أقول ، وأكرر مرة أخرى ، من الأخرى أن تتوجه الدول الداعية اليوم لوقف إطلاق النار إلى النظام العراقي البائد بالعدوان والممن في الاحتلال والرافض للسلام حتى يبادر هو بحل الأزمة ويأخذ هو الخطوة الأولى الأساسية لوقف العمليات العسكرية وذلك بالانسحاب من الكويت وإعلان تراجعه عن العدوان .

كما أننا لا نصور أن يكون حرص هذه الدول التي تزعم بأن العمليات العسكرية الجارية الآن قد تعدت نطاق تحرير الكويت ، إلى تدمير العراق ، هو أكثر من حرص القيادة العراقية وديكتاتورها على شعبه . فإذا كان ذلك الزعم صحيحا ، أليس من الأخرى أن يحفظ النظام العراقي ما تبقى له من مقدرة ولا يرمي شعبه ومقدراته إلى الهلاك في سبيل طمع وطموح شخصي ، وينسحب من الكويت على الفور ودون شروط . ألم تسمعوا خطاب رئيس ذلك النظام يوم الأحد الماضي عندما أعلن رفضه الكامل لوقف إطلاق النار وعزمه على القتال حتى نهاية شعبه .

إن القوات الدولية بعملها البطولي تسجل ولأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة أن الأمن وحق الدفاع الجماعي الذي ينشده ميثاق الأمم المتحدة كسياج للدول وللاستقرار الدولي أصبحا حقيقة واقعة .

إن نظاما دوليا يبرز فجره الآن ، وتمنعه الأمم المتحدة ، وستعيش في كنفه كل الدول بعيدة عن القوة أو التهديد باستخدامها .

إن الاستقرار والأمن في منطقة الخليج ، وبعد تحرير الكويت الناجز إن شاء الله سيكون عنصر خير ورخاء للاقتصاد والأمن العالمي برمته .

إننا نتطلع إلى اليوم القريب جدا الذي سنستقبلكم فيه نحن الكويتيين فوق أرض الكويت المحررة مبتهلين إلى الله بالشكر ، وبالعرفان لكل من ساعدنا في هذه المهمة السامية .

لقد أنهيت خطابي وأنا رهن إشارتكم للإجابة على أية استفسارات أو تقديم أية إيضاحات تشاؤونها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الكويت على

العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد بيكرينغ (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : سأتكلم باختصار بمدد البيان الذي استمعنا إليه توا ، وأهنيء ممثل الكويت على هذا البيان وخاصة عباراته الختامية التي طرحت أسئلة بالنسبة لعرضه للأحداث التي يلم بها إماما كبيرا في المنطقة وبالنسبة لحكومته ، بالطبع ، التي هي في خضم هذه الأحداث المتساوية .

وفي ذلك المدد ، ومع علمي التام بنظامنا الداخلي المؤقت وتمشيا مع هذا النظام ، أود في هذه المرحلة أن أغتنم الفرصة لكي أطرح عليه عددا من الاسئلة . أفعل ذلك تمشيا مع قرارنا بالامس بأن نحاول أن نفعل كل ما في وسعنا لكي نجعل هذه الجلسة السرية لمجلس الأمن مفيدة ومثمرة على غرار الجلسات السابقة من هذا النوع ، التي أتاحت الفرص لاستطلاع المسائل من هذا النوع واستطلاع الحلول لها . وآمل أن يكون ممثل الكويت مستعدا للإجابة الآن أو في وقت مناسب في المستقبل . وسأكون متفههما تماما لموقفه إذا رغب في المزيد من الوقت لتقديم تلك الإجابة .

أود أن أسأله إذا كان مستعدا لوصف حالة جهود حكومة الكويت من أجل التوصل إلى تسوية تفاوضية على الحدود وسائر المنازعات مع العراق في الفترة التي سبقت العدوان العراقي على الكويت في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ .

كذلك أود أن أسأله ما إذا كانت الكويت مستعدة ، حسب ما ورد في الفقرة ٣ من منطوق قرار مجلس الأمن ٦٦٠ (١٩٩٠) ، للبدء في مفاوضات مع العراق لحل هذا النزاع عندما يمثل العراق للعناصر الأخرى الواردة في ذلك القرار .

ثالثا ، أود أن أعرف إذا كانت حكومة الكويت قد تلقت من العراق في أي وقت إشارة من أي نوع بأنه من الممكن التوصل إلى تسوية تفاوضية تتفق وقرارات مجلس الأمن .

وأخيرا هل الكويت تعتقد أو لديها أي مبرر للاعتقاد بأن وقف إطلاق النار سيساعد على حل المشكلة وتسهيل الانسحاب الكامل للقوات العراقية على النحو المطلوب في قرارات مجلس الأمن وخاصة في القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) ؟

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي ممثل المملكة العربية السعودية . ادعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بادئ ذي بدء ، إذا كنتم تريدون ، سيدي الرئيس ، إعطاء الفرصة لممثل الكويت للإجابة على الأسئلة التي وُجّهت إليه فليس لديّ مانع من الانتظار حتى يدلّني بإجاباته . وبخلاف ذلك ، فسأبدأ الإدلاء ببياني .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل الكويت .
السيد ابو الحسن (الكويت) : شكرا سيدي الرئيس لتفضلك بمنحي الفرصة لكي أجيب على الأسئلة التي وجهها إليّ مندوب الولايات المتحدة الأمريكية .
 بالنسبة للسؤال الأول عما إذا كانت —

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل اليمن
 للتكلم في نقطة نظام .

السيد الاشطل (اليمن) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بما أنني أتكلم في نقطة نظام بشأن مسألة إجرائية فإنني آسف لمقاطعة زميلي وصديقي السفير ابو الحسن ممثل الكويت . إنني لا أريد أبدا مقاطعة أي من زملائي لكنني أفهم أن هناك ترتيبا معيناً اتفق عليه هذا الصباح بين أعضاء مجلس الأمن وهو أن نلتزم بقواعد النظام الداخلي المؤقت .

إنني أود أن نفعل ذلك بالضبط . واعتقد أن ممثل الكويت لديه كل الحق في الإجابة على الأسئلة التي وجهها إليه زميلي السفير بيكرينغ ممثل الولايات المتحدة . بيد أنني أعتقد أنه ينبغي أن يفعل ذلك وفقا لقائمة المتكلمين . وبعبارة أخرى ، عليه أن يسجل اسمه في نهاية قائمة المتكلمين للرد على ممثل الولايات المتحدة . وإلاّ فإننا ، دون التقيد حقا بهذا الترتيب ، نوجد بعض البلبلة ونفتح المجال للاستماع إلى العديد من نقاط النظام في وسط الجلسة . أرجو اتباع الترتيب الذي توصلنا إليه هذا الصباح .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل الولايات

المتحدة في نقطة نظام .

السيد بيكرينغ (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : فيما يتعلق بنقطة النظام التي أشارها توا صديقي ممثل اليمن ، أود أن أقول له أن من الواضح أن ممثل المملكة العربية السعودية ، وقد كان المتكلم التالي في قائمة المتكلمين ، قد وافق على إعطاء دوره في الترتيب لممثل الكويت وفقا للمادة ٢٧ من النظام الداخلي المؤقت واننا إذ نسير وفقا للقائمة ، بالطبع ، فإن الاعضاء عندما يمارسون حقهم في الأولوية على قائمة المتكلمين ، فإنهم لا يأخذون إذن باقي أعضاء المجلس .

والواقع أنني سجلت اسمي منذ ثلاث ساعات فقط في المركز الثاني على قائمة المتكلمين دون أخذ إذن المملكة المتحدة أو الصين أو رومانيا أو النمسا أو اكوادور أو بلجيكا أو الاتحاد السوفياتي أو الهند . ونظرا لعدم وجود اعتراض من جانب سائر الاعضاء ، أعتقد أنه ليس هناك ما يبرر ، مع الحرص التام على اتباع النظام الداخلي المؤقت - كما حدث في حالتي - عدم مضيئنا إلى الاستماع إلى رد ممثل الكويت . والواقع أنني أشعر بالدهشة لأن هؤلاء الذين عبّروا بالامس بكل قوة عن رغبتهم في حرية المناقشة وحرية الكلام يشيرون الآن مثل هذه النقاط النظامية .

السيد الاركون دي كيسادا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يعلم

أعضاء المجلس أن هذا حدث هذا الصباح . ولقد كان من المستحيل العمل بالقرار الذي اتخذناه بالامس وذلك على وجه التحديد بسبب أنه كان علينا أن نخصص الصباح لمناقشة محاولة تغيير الاسلوب العادي الذي دأب مجلس الامن على أن يفسر به المادة ٢٧ من نظامه الداخلي المؤقت ، التي تنص على أن يتكلم المتكلمون بحسب ترتيب إبدائهم الرغبة في الكلام .

أعتقد أنه أصبح واضحا للسفير بيكرينغ أنه ليس هناك حماس كبير بين أعضاء المجلس للطريقة الغريبة المقترحة لمداولات المجلس .

وليس لدى وفدي أي اعتراض على أي ممثل طلب المشاركة في مداولتنا ، بعدد من المرات يراها ضرورية . ولكن كان من الواضح في هذا الصباح ان اجتماع هذا اليوم كان سينظم وفقا لقواعد النظام الداخلي . وبالطبع ، من حق ممثل الولايات المتحدة اقتراح ألا تطبق المادة ذات الصلة ولكن ليس من حقه ان يضع قائمة جديدة بالمتكلمين . وقد يمكنه ان يضع تلك القائمة وأن يتفضل بتعميم نسخ منها على جميع الاعضاء ؛ وحينئذ يمكننا ان نرى نوع الاجتماع الذي يدور بخلده . ولكن في غياب ذلك ، من الواضح ان الرئيس كان عليه ان يحترم الترتيب الوارد في قائمة المتكلمين الحالية .

وإذا كان ممثل المملكة العربية السعودية لا يرغب في الكلام ويفضل ان يتنازل عن مكانه في القائمة ، فإن المتكلم التالي على القائمة يتعين عليه ان يتبعه ؛ وهو على ما اعتقد ممثل قطر . ولكنني أعتقد انه يتعين علينا ان نستمع الى ممثل المملكة العربية السعودية والى أي ممثل آخر يرغب في الكلام - سواء كان من بين أعضاء المجلس أم لا - بالقدر الذي يرغب فيه في مخاطبة المجلس .

وفي هذا الصباح ، ذكرنا أحد زملائنا بممارسة المجلس فيما يتعلق بترتيب المتكلمين ؛ ولا أعتقد انه من الضروري ان نثلو مرة أخرى ممارسة المجلس المعتادة في هذا الخصوص ، ولكنني ألاحظ ان المجلس ينبغي ان يتبع ترتيب قائمة المتكلمين ، أو انه يجب ان يقرّر ان الولايات المتحدة قد أشارت نقطة نظام واقترحت عدم تطبيق القاعدة وأن ترتيبها مختلفا قد اتبع . وفي تلك الحالة ، يتعين على المجلس ان يتخذ قرارا ، وإذا كانت غالبية الاعضاء لا توافق على الاقتراح ينبغي احترام نص المادة ٢٧ .

السيد بغبيني اديتو نزنغيا (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

أود أن أذكر بأنه عندما جرت المشاورات السرية غير الرسمية لم يكن ممثل المملكة العربية السعودية حاضرا في القاعة ، ولذلك فإنه لا يعرف تماما نتائج مداولتنا السرية . فإذا كان هناك ترتيب اتفق عليه أعضاء المجلس ، فإنه لا يخص إلا أعضاء المجلس . ومن ثم إذا كان الزميل ممثل المملكة العربية السعودية يود وفقا للمادة ٢٧ أن يتنازل عن مكانه لممثل الكويت ، فإنني أعتقد أن هذا طبيعي تماما .

ان موضوع المناقشة يتعلق بالكويت . فكيف يمكن للمجلس ان يمنع ممثل الكويت من ان يتكلم حتى اذا احتاج ان يفعل ذلك بضع مرات ليخبر المجلس بكل جوانب هذا النزاع وهذه الحرب التي تخص الكويت أولا ؟

لقد وافقنا سابقا على ان نحترم بصراحة مبدأ قائمة المتكلمين ونلاحظ ان ممثل الولايات المتحدة قد وضع اسمه على القائمة بعد ممثل الكويت ، وان ممثل الولايات المتحدة قد عمل وفقا لروح توافق الآراء الذي تم التوصل اليه صباح اليوم بتسجيل اسمه على القائمة وفقا للخطوط الارشادية المتفق عليها خلال مشاوراتنا ، ولكن اذا اشيرت خلال المناقشة أسئلة يمكن ان توضع الاجابة عنها الامر للمجلس وان تجعل المجلس يأخذ في اعتباره نقاطا هامة ، يمكنها ان توجه المجلس في سعيه الى التوصل الى تسوية سلمية لحرب الخليج ، اعتقد انها يجب ان تتاح لها الفرصة .

إن هذا الاجتماع المغلق عقد ليسمح لنا بتبادل الآراء بصورة صريحة وأمينة ونزيهة بحيث يمكن أن تبرز الحقيقة من اختلاف الأفكار . ولذلك فإنني أؤيد إعطاء الكلمة لممثل الكويت حتى يتمكن من الإجابة على الأسئلة الوجيهة التي طرحها ممثل الولايات المتحدة .

السير ديفيد هاناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : انني أندش مثل ممثل الولايات المتحدة بالسرعة التي يصبح بها الذين يدافعون عن حرية الكلمة ممن يعارضون حرية الكلمة . إن ٢٤ ساعة تعتبر وقتا قصيرا لتغيير المواقف .

ولكنني أعجب لأن ممثل كوبا - الذي قال لنا حسبا اذكر ما بين عشر مرات الى خمس عشر مرة انه لا يمكن اتخاذ قرار في القاعة المجاورة وانه من المستحيل اتخاذ أي قرار هناك لأن الاجتماعات التي تعقد هناك لا وجود لها - قد اكتشف فجأة فائدة هذه الاجتماعات . ويبدو أن لها فائدة ضخمة . وقد أبلغنا الآن أنه قد اتخذت بعض القرارات في هذا الصباح تمنعنا من تطبيق قواعد النظام الداخلي المعتادة بعد ظهر اليوم .

وانني اشعر ، مثل ممثل زائير ، انه من المستصوب السماح لممثل الكويت ، وهي طرف في النزاع ، بالاجابة على الاسئلة .

الا يريد ممثل كوبا الاستماع الى الاجابات ؟ الا يهتم بالاجابات ؟ قد تكون هذه الاجابات غير ذات قيمة بالنسبة له . وربما لا يعتقد انها قد تفيدنا في مناقشتنا .

اعتقد انه من المفضل كثيرا السماح لكم ، سيدي الرئيس ، بتطبيق قواعد النظام الداخلي كما هي والسماح لممثل الكويت بالاجابة على الاسئلة .

السيد الاركون دي كيسادا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): انني اؤيد السماح لكل فرد بالتعبير عن وجهات نظره في الموضوع قيد النظر .

وعندما استمع الى بيانات أكثر جدية من ممثل المملكة المتحدة ، فإنني سأفكر فيها مليا وأقرر ما إذا كانت تستحق ردا مني .

واقترح في هذه الجلسة الرسمية لمجلس الأمن أن يحترم المجلس المادة ٢٧ من نظامه الداخلي . وإذا لزم الأمر ، أقترح إجراء تصويت في هذا الشأن .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد طرح ممثل الولايات المتحدة عدة أسئلة محددة على ممثل الكويت . وعندما اختتم كلامه ، لم يعط الرئيس الكلمة لممثل الكويت ولكنه أعطاها لممثل المملكة العربية السعودية ، الذي كان المتكلم التالي على القائمة . وانني أفهم ان ممثل المملكة العربية السعودية قد تنازل عن مكانه على قائمة المتكلمين لممثل الكويت .

وإذا لم تكن هذه نيته ، فإنه من الواضح أن هناك سوء فهم ، لأنه على هذا الأساس أعطيت الكلمة لممثل الكويت : على أساس رغبة ممثل المملكة العربية السعودية في الانتظار وإلقاء بيانه في مرحلة لاحقة - وتحديد ترتيب جديد له على قائمة المتكلمين .

أعطي الكلمة لممثل المملكة العربية السعودية .

السيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : أشكركم ، سيدي الرئيس ، على سخائكم ، وإنني ممتن لذلك عظيم الامتنان . لقد تصورت أنني كنت واضحاً في بياني عندما شكرتكم على توجيه الدعوة لي ، ولكنني ، إدراكاً مني لمدى أهمية توضيح موقف الكويت بأقصى قدر ممكن ، قلت إنني مستعد للانتظار هنا في مقعدي حتى ينتهي ممثل الكويت من توضيح النقاط التي أراد توضيحها - والتي تتسم بأهمية بالغة بالنسبة للمجلس وبصفة خاصة لممثلي كوبا واليمن - وإنني سأدلي ببياني فيما بعد . لم أكن أنوي أن أتنازل عن ترتيبتي في قائمة المتكلمين . الأمر متروك لكم ، سيدي الرئيس ، إنني لا أنوي التخلي عن ترتيبتي ولكنني سأنتظر بكل سرور حتى يفرغ ممثل الكويت من توضيح النقاط الهامة للغاية بالنسبة للمجلس ، وبعد ذلك مباشرة سألقي كلمتي إذا كانت تلك هي رغبتكم ، سيدي الرئيس ورغبة المجلس .

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في ضوء التوضيح والشرح

الذين تقدم بهما ممثل المملكة العربية السعودية فسأعطي الكلمة له الآن وبإمكان ممثل الكويت الإجابة على الأسئلة في وقت لاحق .

أرجو ممثل المملكة العربية السعودية أن يواصل الإدلاء ببيانه .

السيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) : معادة الرئيس ، يسرني

أن أهنئكم على رئاستكم مجلس الأمن لهذا الشهر ، ولا أخفيكم الانطباع الطيب الذي تركتموه في نفسي خلال الفترة غير الطويلة منذ عرفتكم هنا . ويسرني أيضاً أن أعبر عن تقديري الوافر لسلفكم في رئاسة المجلس الشهر الفائت ، السفير نزنغيا ، المنسوبة الدائم لزائير ، على الحكمة والكفاءة اللتين أدار بهما أعمال المجلس في ظروف تعرف فيها كفاءات الرجال .

للمرة الثانية في تاريخ الأمم المتحدة تمتحن المنظمة الدولية باتخاذ قرار الحرب . وللمرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة تقف المنظمة الدولية بكامل قواها وبكامل هيبتها تدعم هذا القرار كي تضمن للإنسان في منطقتنا سلامته ، وتحفظ للعالم

على اتساعه استقراره وتعزز هذا المسار من عبث العابثين وفتنة اللامسؤولين ،
اقليميا ودوليا .

لقد غزا النظام العراقي دولة الكويت فجر الثاني من آب/اغسطس ، بعد أسابيع
من زوبعة مصطنعة من الإشارة المفاجئة والتهمة الباطلة ، وبعد سنوات ، كما تبين لنا
فيما بعد ، من التخطيط السياسي والتحضير والامتداد العسكري ، غزا دولة عربية
إسلامية مستقلة ذات سيادة ، لعبت بالأمس وعبر سنوات طوال دورها الكبير في مساعدة
العراق نفسه . كما قامت بدورها منذ أخذت مكانها في المجموعة الدولية بدعم كل جهد
شعبي وإقليمي ودولي بقاء .

غزا النظام العراقي دولة الكويت ولجأ من أجل تحقيق غزوه الى كل أسباب
الخداع والتآمر ضد من وثقوا به وكافحوا لحماية العراق ، كجزء من مخطط ، تكشفست
معالمه فيما بعد ، ليفرض هيمنته ونظامه الإرهابي على المنطقة وسيطرته على عصب
الاقتصاد العالمي ، وليزج بالمنطقة في مغامرات سياسية عسكرية كانت ستعود بالدمار
على كل بلدان المنطقة والخراب لشعوبها .

لقد سمعتم جميعا ، لقد سمع مجلسكم الموقر ، وسمي الأمين العام للأمم
المتحدة ، وسعت المجموعات العالمية ، وسمي زعماء الدول وقادة الشعوب ، وقام الملك
فهد بجهود لم تكلل ، يعلم الله ، إنه وضع فيها كل قلبه وضميره وإمكانياته لينقذ
العراق من نفسه ، ومما تحيكه في الظلام قيادته ، ليدخله حظيرة الأمان ، وليعيد به الى
درب الكرامة والبناء والتقدم ، ليحمي المنطقة مما وقعت فيه الآن ، معي جميع الملوك
والرؤساء العرب والمسلمين ومعظم قادة العالم ، كلهم بلا استثناء كانوا قد رفضوا
الغزو العراقي للكويت وأدانوا تحطيمها كشعب ودولة ، وسعوا ليعيدوا العدوان
العراقي الى صوابه وليجلو عن دولة الكويت ، فآبى واستكبر ، وعلا وتجبّر ، وكاننا
في القرون الوسطى . رفضوا في بغداد ، عبر ستة شهور ونيف والى الآن ، كل قرارات
مجلس الأمن وكل وساطة تعيد الشرعية الى بيتها ، والبلاد الى شعبها . ويخضع نفسه كل

من يقول ، وينافق على الحق والحقيقة كل من يدعي ، أن النظام العراقي لم يُعط كل
فرصة للعودة الى طريق الصواب ، وأنه كما سيرضى بالخروج من الكويت طوعية لو روعيت
بعض الحساسيات لديه . هذا كلام جاهل . وماذا عن كل الوساطات ، بل لماذا لم يخرج
بعد كل تلك الوساطات ، وبعد أن اتضح له أن العالم كله يخطؤه وشرحوا له ماذا سيعني
التمسك بالكويت ، ورفض قرارات مجلس الأمن ، وإنذارات مجلس الأمن ، وتحذيرات الدول .

أما القائلين ، العاذرين المعتذرين ، والمدعين بأن الواجب كان يقتضي اعطائه فرصة أطول ، فنقول لهم ، أن غاصبا في التاريخ كله لم يعط الغرض والمهلة التي أعطيت للنظام العراقي ليعود عن مفاصماته ، وليخرج من الكويت . كم سارت إليه السرايا تنمخ وترشد ، تبصر وتعد ، تنذر وتهدد ، كما سارت الوفود إلى بغداد خمسة شهور ونصف وحتى منتصف كانون الثاني/يناير ، تبين نتائج الإصرار على الطغيان والاستمرار في غزو الكويت .

وهل نسيتم لعبة الرهائن الضيوف حين كان كل رئيس أو وسيط يمثل بغداد يُعطى عددا من الأشخاص يعود بهم إلى بلادهم إكراما لزيارته . إلى الذين ينادون بالاعذار والمعاذير للعدوان العراقي ، وهم يعرفون أنهم بهذا يضخون بالكويت دولة وشعبا ، ويهددون المنطقة بأسرها ، نسألهم : ماذا سيكون موقفكم اليوم لو كان موقع شعبكم وبلادكم بدل الكويت وشعبها . يغزوها من لا يخشى الخالق ولا يعير قيمة للمخلوق ، ينهبها ويهدمها ويقتل أبناءها ويستحي نساءها ، أمس واليوم وغدا ؟ أم أن دم الكويت رخيص عليكم ، حلال على الطامعين . إن الكرم والتضحية ببلدان الشعوب الأخرى رياضة خاسرة تعود على أصحابها بأسوأ النتائج .

هناك حرب قائمة هذه الساعة ، حرب بدأتها العراق صباح الثاني من آب/أغسطس ، أعقبتها وقفة خمسة أشهر ونصف عسى أن يعود النظام العراقي عن مفاصماته ، حرب تشترك فيها بلادي اليوم وسبعة وعشرون بلدا آخر تنفيذا لقرارات مجلس الأمن والشرعية الدولية ، ضد الغزو العراقي لدولة الكويت ، ضد إصرار النظام العراقي على أن يستمر في ابتلاع ونهب وهدم دولة الكويت ، مرتبها في نفس الوقت سلامة وأمن الشعب العراقي وأمن وسلامة المنطقة ككل . ويتحمل النظام العراقي اليوم كامل المسؤولية ، بجميع أبعادها ، لهذه الحرب ، لما يدفعه الشعب العراقي ثمنها لها ، ولما دفعه ويدفعه الشعب الكويتي ضحية هذا الغزو ، ولما تتحمله جميع الدول المشتركة والمضحية للوقوف في وجه العدوان . وتشارك الجهات التي تؤازر العدوان العراقي في تحمل هذه المسؤولية التاريخية .

سمعتم ، وسمعنا ، وسمع وتسمعون نداءات ، بعضها بدافع الإخلاص وبعضها ينقمة كل الإخلاص ، باسم السلم والسلام ، وباسم الاطفال والنساء والشيخوخ ، وباسم المرضى والمواليد ، باسم الجرحى وأصحاب العاهات وكلها نداءات تمس أذق عواطفنا . لكننا نسأل المتنادين - وأوجه كلامي إلى هؤلاء المتنادين : من الذي فرض المعركة وحرك الجيوش وغزا الكويت ، وسار بجيشه إلى حدود المملكة العربية السعودية بنفس التشكيلات القتالية ؟ ألم تسمعونا ونحن ننادي باسم الإنسانية ، لحماية الكويت والعراق ؟ ألم تسمعونا نحذر وننذر ، حرماً على الاطفال والشيخوخ والنساء ، في الكويت وفي العراق ، ومن الذي يحتل الكويت اليوم ويستطيع اليوم إنقاذ الجلاء عن الكويت ، والبدء في إرساء حالة السلم والسلام . لماذا لا تذهبوا إلى بغداد حيث يكون قرار الجلاء ؟ ألم يرفضكم النظام العراقي ويرفض نداءاتكم ، وما زال إلى اليوم ؟ فماذا تريدون اليوم من إشارة الموضوع هنا ؟ ولا أعالج هنا أمر بحث أي موضوع في الأمم المتحدة لكنني أسأل هل تريدون أن ترضخ المنطقة للطفيان ، على حساب غيركم ؟ إن هذا هو حقيقة مطلب كل من يسعى لتمييع موقف الأمم المتحدة من تنفيذ قرارات مجلس الأمن في هذه المرحلة . ونحن نعرف ، وتعرفون ، أن القوات المشتركة سائرة في طريقها لتحرير الكويت وعودة الشرعية إليها ، ولردع الطفيان عن المنطقة . وإذا كان للمعاذيرين وللمعتذرين من دعوة بأمر استمرار الحرب أو السلام ، فإن الكلام هنا ، بدل بغداد ، نفاق نرفضه ، وخداع نعرف أبعاده .

إن السؤال يجب أن يوجه إلى بغداد ، هل يجلو النظام العراقي عن الكويت ، عن كل شبر من الكويت ، ويطبق كافة قرارات مجلس الأمن ؟ أم أن أحلام وآمال التوسع والعدوان ما زالت نبراسهم ؟

إننا حريصون على سلامة الشعب العراقي ، لكن الذين يدعون الحرص على بغداد وشعبها أكثر من حرص قادتها وأهلها منافقون . وما هو المطلوب من العراق حتى تقف كل هذه العمليات ؟ إنه الجلاء عن الكويت ، وتطبيق قرارات مجلس الأمن ، مجلسكم . أما الكلام الخادع عن إنقاذ وجه زعيم أو مراعاة شعور رئيس والحرص على حساسية قائد على

(السيد الشهابي ، المملكة

العربية السعودية)

حساب استمرار مذبحة شعب ودولة الكويت ، وحرب في المنطقة ، فهو كلام مردود ، وخداع مرفوض في حياة الشعوب . ونأمل أن يرفضه مجلس الأمن قبل أي ميدان آخر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل المملكة العربية

السعودية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي ممثل قطر . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء

ببيانه .

السيد النعمة (قطر) : إنني أتحدث إليكم بصفتي مندوبا دائما لدولة قطر ورئيسا لمجموعة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الأمم المتحدة . وإنه ليطيب لي أن أزجي في هذه المناسبة الطيبة لسهادتكم التهنئة الواجبة على توليكم رئاسة هذا المجلس الموقر متفائلا أن تكمل أعماله بالنجاح والتوفيق لما يعهده فيكم الجميع من الخبرة والكفاءة . كما أحيي سلفكم معادة المندوب الدائم لزاثير على ما أبداه من حكمة وحقافة في أدائه لواجبات رئاسة المجلس في الشهر المنصرم .

ويطيب لي أن أضع تحت أنظار مجلسكم الموقر الموقف الجماعي للدول الاعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية إزاء الاحداث الجارية الآن في منطقة الخليج .

إن للدول الاعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية موقفا مبدئيا لم يتغير منذ أن ابتليت المنطقة بالازمة الحالية وينحصر ذلك الموقف في ضرورة التنفيذ الكامل غير المشروط لقرارات مجلسكم الموقر الصادرة بشأن العدوان العراقي على دولة الكويت وذلك اقتناعا من تلك الدول بأن الانسحاب التام من الكويت وعودة حكومتها الشرعية برئاسة سمو الامير الشيخ جابر الاحمد الصباح يمثلان السبيل الوحيد لإحقاق الشرعية الدولية ورد عدوان المعتدي وكفالة احترام أحكام ميثاق الأمم المتحدة ، إذ دون تنفيذ تلك القرارات لن يكون مجلسكم الموقر قد قام برسالتة المُرْتَجاة أو أدنى واجبه المَتَوَخَّى في صيانة السلم والامن الدوليين اللذين هو الحفيظ عليهما طبقا للميثاق .

إن الدول أعضاء مجلس التعاون لَتَنْطَلِقَ من إجماع في الرأي أن كافة الوسائل اللازمة التي يجري استخدامها الآن طبقا لقرار مجلسكم الموقر ٦٧٨ (١٩٩٠) إنما تستهدف تلك الغاية وترمي إلى تحقيقها بعد أن تعذر تحقيقها بالمعقوبات الاقتصادية وبعد أن تمادى النظام العراقي في تمليه وتعننه وفي رفضه لكل محاولات التسوية السلمية التي بذلتها أطراف عديدة من منطلق الحرص على مصلحة العراق قبل أي شيء آخر . ولا تزال تلك المحاولات جارية حتى اليوم بواسطة أطراف تسعى إلى حقن الدماء وتفادي المزيد من الاذى اللاحق بالمنطقة عن طريق إقناع النظام العراقي

بالامتثال للشرعية الدولية ، ولمقررات مجلس الجامعة العربية ، ومنظمة المؤتمر الإسلامي ، فضلا عن قرارات مجلسكم الموقر . بَيِّدَ أَنْ تَلَكُمُ المحاولات العديدة قد لاقت إعراضا وصودوا من جانب العراق ، مما جعل الاستمرار في اتباع الوسائل الأخرى كافة هو السبيل الوحيد لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ، ولا تقع تَبِعَة ما يحلّ بالعراق العزيز وبشعبه الشقيق إِلَّا على مَنْ يملكُ إِتْخَاذَ قرار الإنصياح لإرادة المجتمع الدولي ويأبى مع ذلك في إصرار غريب أن يتخذ ذلك القرار الذي من شأنه أن يضع حداً لاستخدام القوة تحت سلطة مجلسكم الموقر .

وانطلاقاً من واقع هذه الحقيقة فإن العراق وشعبه قد أصبحا بدورهما من ضحايا العدوان على الكويت ، وضحايا من أخذته العزة بالاثم في الإصرار على عدم الرجوع عن ذلك الغزو الفاسم ضد الكويت في ازدياء واضح بالمجتمع الدولي قَدْ أَنْ نجد له مثيلاً في التاريخ .

إن الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية رحبت ولا تزال ترحب بمساعي الخير وجهود السلام أيّا كان مصدرها وكانت هذه الدول تنتظر من تلكم المبادرات نتائج إيجابية ، باستجابة النظام العراقي لها ، وتنفيذه بالفعل لقرارات مجلسكم الموقر تنفيذا كاملاً ، بَيِّدَ أَنْ الأمر لم يأت كما تمناه محبو السلم والخير إذ ذهب سدى كل تلكم الجهود تسفيها رياح الخيبة في الآمال التي كانت تراود النفوس بين الفينة والفينة ، لعلها تعيد القَوَمَة على العراق الشقيق إلى مواهبهم فسي أن يرتدعوا عن الفي وَيَرْعَوْوا عن الشطط وأن يستجيبوا لنداء الحكمة والمنطق وأن يبادروا لقبول قرارات مجلسكم الموقر التي تمثل وحدها الشرعية الدولية والتي يلتزم أعضاء الأمم المتحدة كافة بما فيهم العراق باحترامها وتنفيذ ما جاء بها .

أراني لا على خَطَلٍ إذا قلت إنما في ثِبٍّ هذا الحَثّ الجَلَل ، وفي حَمَاة هذا الطرف العميب لا يمكننا إِلَّا أَنْ ننشاد مجلسكم الموقر بالتمسك الشديد بقراراته ومواصلة نهجه الذي أقره في اتباع كافة الوسائل اللازمة لتنفيذ تلكم

القرارات ، وإننا لعلّى يقين أن أيّ ونّ يَنْتَابُ ماعدَ مجلسكم الموقر وأيّ كَلَلٍ يسري في أعضائه عن مواصلة استخدام تلكم الوسائل اللازمة والرامية إلى تنفيذ قراراته سيكون نكسة للشرعية الدولية وسيضعف من قدرة الأمم المتحدة على فرض احترام السلم والأمن الدوليين على كل مَنْ لا يقيمُ وزنًا لِحُرْمَةِ جارٍ ، ولا رعايَةً لحقّ شقيقٍ يَسْتَجِيرُ ، إِنَّ شريعةَ الله في خَلْقِهِ حقٌّ يُحَفَظُ وِذِمَارُ يُقَامُ ، ومما ركنان من أركان مبادئ الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي .

أولست على حق إن قلت إن الدول الاعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، قد آن لها بعد كل هذا العناء ، أن تترنو في ليل محنتها الاربد الى فجر جديد ، فجر يتم فيه إحقاق الحق بالتنفيذ الكامل لقرارات مجلسكم الموقر . وإذا ما تم ذلك كله ، فإن منطقتنا ستلتئم فيها الجراح وستنعم بالسلام العادل الذي سيمنحها من الالتفات الى البناء ، وإلى استئناف مسيرة التنمية والتقدم . وإنني أشير في هذا الصدد الى البيان الختامي للدورة الحادية عشرة للمجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج ، وإلى إعلان الدوحة الذي اعتمدته تلك الدورة ، وقد صار تعميمهما ضمن واثق مجلسكم الموقر ووثائق الجمعية العامة تحت الرمز S/22191 و A/45/948 . ولم يكتف المجلس الاعلى في هاتين الوثيقتين بتحديد موقفه الواضح من العدوان العراقي على الكويت وضرورة إزالة آثاره كافة ، بل تطلع المجلس الاعلى الى مستقبل المنطقة بعد انقضاء الازمة الحالية ورسم المعالم الرئيسية للترتيبات الامنية والاقتصادية وغيرها التي من شأنها أن تدفع الى الامام مسيرة شعوب المنطقة نحو غد مشرق تتلألا على جنباته أنوار التقدم والتنمية والرخاء في جو من السلم والامن تنعم فيه كل شعوب المنطقة ، بما فيها الشعب العراقي الشقيق ، بثمرات السلام المستتب والرخاء المشترك .

لقد قدمت أمتنا العربية في ماضيها الزاهر إسهاما خلاقا في الإبداع الإنساني ، وبها اكتسبت حقب الزمان ألوانها المشرقة في الحضارة والمعرفة ، وبها اكتسبت أردان ذلك الزمان بالفخر والعز ، وكانت للتاريخ بها لبانات وأوطار - هي والله - على كبر الجديدين باقية تُحدث عن أولئك الاوائل من العرب حديثا يدعو الى الزهو والخيلاء ، للعراق العزيز القديم فيه نصيب مستطاب ، وإسهام محمود .

فإذا ما عاد الحق في ساحة جيشان الباطل وطفيان المنكر ، وعادت الحكمة لتحل محل الشطط والشقة بالامن محل العدوان ، وعاد للسادر في الفي وعي ينأى به عن حمالة الاطماع والفزو ، إذا ما عاد كل ذلك ، سيمود السلم الى دنيانا ويعود الخلف الى اقتفاء آثار سلفه ، يشيد ويبني ، يخب ويعلم أن الطريق لا يبد مفض الى آخر ، زاخر بقيم الخير والحقيقة والجمال .

إننا لعلى ثقة بأن شبات مجلسكم الموقر وتصميمه على تنفيذ قراراته سيساهمان إسهاما محمودا في إعادة السلم الى دنيانا ، وسيحفظان لهذه التربة الإنسانية العربية حقها في أن تنمو من جديد مستلهمة تراشها المستمد من وحي الرسائل السماوية وهدي الدين الإسلامي الخنيف .

ولا يفوتني أن أنوه هنا بجهود الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييسار التي بذلها في مشاورة مشكورة وتغان في أداء الواجب من أجل إقناع النظام العراقي بضرورة تنفيذ قرارات مجلسكم الموقر . ذلك أنه فضلا عن مشاوراته المستمرة مع الاطراف المعنية قد انتقل الى المنطقة مرتين ، أولاها قبل صدور قرار مجلسكم ٦٧٨ (١٩٩٠) والثانية الى بغداد قبيل حلول الأجل الذي حدده ذلك القرار . بيد أن جهوده المحمودة ، كجهود غيره من دعاة الخير وطلاب العدل والسلم ، لم تلق استجابة ولا قبولا من لدن القومة على العراق الشقيق .

ومع ذلك ، فإن دول مجلس التعاون تقدر للأمين العام جهوده الدؤوبة تلك ، وتحفظ له بالعرفان مساه في الخير ، وصنيعه الحسن في المسيرة .

ولا يسعني في الختام إلا أن أؤكد من جديد أن أي مسعى يستهدف حل الازمة الراهنة بغير الاستمرار في استخدام كافة الوسائل اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ينبغي أن يوجه الى العراق الشقيق . وليس في مقدور القومة على العراق الشقيق أن يجدوا بعد كل هذا الشطط المجانب للحق طريقا يجنب الأمة المزيد من الانواء والخطوب ، ويفذ بها السير شطر الفرج في ليل المحنة .

إننا لنرنو ونتطلع اليكم في ليل البلوى ، إننا نرنو الى شباتكم ونتطلع الى تصميمكم على تنفيذ قراراتكم ، فإنكم بهذا الشبات تقدمون لمنطقتنا عونا محمودا في تقريب الفرج بعد الشدة ، وفي تجنب منطقتنا المزيد من الويل . إن شباتكم هو الفيمل الذي يبين للمعتدي درب الحق لعله يرعوى . إنه لم يحفل بإرادتكم الاممية . ليته ، ولو بعد لاي يدرك إشراقة شمسكم الدولية هذه ، فأبينوها له بشباتكم . أبينوها له بتصميمكم .

إن رؤى الحقيقة في خلد الواهم ملأى بالداجيات وبالظلم ، وفي بيداء التائبه سراب لا يحد ، وفي جواء المجانب للحق ضباب لا يشق . فأبينوا كل ذلك بالشبات على تنفيذ قراراتكم . إن لنا في شباتكم خير نمير رافد ، وخير شمد فوار ينساب في صلب الإنسانية الحية ، ويجري بها شطر مستراح زاخر ، ويسير بها نحو مستراد شر يجد فيهما الظماء في منطقتنا بردا وسلاما وأمانا وعدالة . ولا يكون ذلك ولا يتحقق إلا بتنفيذ قرارات مجلسكم الموقر الذي لم يقم باتخاذ وسائله اللازمة تلك إلا لتحرير الكويت وعودة الشرعية إليها فإذا ما تحقق ذلك الهدف ، تحققت لمنطقتنا جمعاء أمانيتها المشروعة في إقرار الحق والعدل والسلم .

إننا من خلال مجلسكم الموقر هذا نناهد من جديد القومة على العراق الشقيق ، ونطالبهم أن يستجيبوا بالفعل لنداءات الخير والسلم ، وأن يبادروا بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الداعية الى الانسحاب من الكويت وعودة الحكومة الشرعية إليها ، تنفيذاً كاملاً وغير مشروط . إن قلوبنا لتندى ، وإن حنايانا لتدمي لكل ما نشاهده من معاناة لأهلنا وأشقائنا في الكويت ، ولأهلنا وأشقائنا في العراق الشقيق كذلك . فكل الدارين لنا دارة ، عزيزة على قلوبنا جميعا . من منا لا ينتابه الاسى والحزن الشديد لما يعانيه أولئك الأبرياء ، ضحايا هذا الشطط المجانب للحق . إن بغداد كالكوييت والرياض ، عزيزة على قلوبنا جميعا . ويعلم الله إننا لا نرتضي لها إلا الأمن والخير والنماء .

لَقِيَتْ فِيهَا الْعُلَى وَالْمَجْدَ وَالْقَلْبَا
تَبْكِي الْعُرُوبَةَ أَمَّا عُوقِبَتْ وَابَا
مُبَّتْ عَلَى قَوْمِهَا الْإِنْوَاءَ وَالْكَرْبَا
مُضْمَخًا بِنَجِيعِ الْمَوْتِ مُخْتَضِبَا
وَجْهِي قَدْ اِزْوَرَ أَمْ تَارِيخِي اِنْقَلَبَا
تُرْعَى لِجَارٍ وَلَا حَقٌّ لَهُ وَجَبَا
بِأَمِي لَمْ يُرَاعُوا نَهَجَهَا اللَّحْبَا

بَغْدَادُ دَارُ حَضَارَاتِي وَمُتَلَّسِي
مَاذَا أَقُولُ وَأَعْمَاقِي مُمَزَّقَةٌ
دَمٌ أُرِيْقُ بِلَا غَمِّي وَجَاجِمَةٌ
خَطْبُ يَمُرُّ عَلَى الْإِطْوَانِ نَاجِدَهُ
رَبَّاهُ كَيْفَ يَكُونُ الْأَمْرُ مُنْقَلَا
غَابُوا عَنِ الْوَعْدِ لَا عَهْدَ وَلَا ذِمَّمُ
وَلَا انْتِمَاءَ لِأَوْطَانٍ وَلَا عَلَقُ

هَاتِيكَ أَقْدَامُ أَوْطَانِي قَدْ اغْتَمَبَتْ تَبْكِي فِلَسْطِينَ قَدَمًا عِنْدَهَا اغْتَمَبَا
 يَا أُمَّةً أَثْقَلَ الْجَانِي كَوَاهِلَهَا بِمَا جَنَى وَبِمَا آذَى وَمَا ارْتَكَبَا
 عَوْدِي إِلَى مَنَهْجِ التَّوْحِيدِ وَاعْتَصَمِي مَا خَابَ مَنْ لَازَ بِالْقُرْآنِ وَاعْتَصَمَا
 إِنَّ اللَّهَ مِنْ وَرَاءِ الْقَمَدِ ، وَهُوَ الْهَادِي إِلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ . وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنْ
 الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ . شُكْرًا لَكُمْ سَيِّدِي الرَّئِيسِ عَلَى لَطْفِكُمْ وَحَسَنِ إِمْنَانِكُمْ وَمُبَارَكُمْ عَلَى
 طَوْلِ مَقَالِي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل قطر على الكلمات

الرقيقة التي وجهها إلي .

المتكلم التالي ممثل العراق ، وأعطيه الكلمة .

السيد الانباري (العراق) : اسمحوا لي ابتداء أن أتقدم لكم بالتهنئة

الحارة لتوليكم رئاسة هذا المجلس لهذا الشهر ، كما أتقدم بالشكر والتقدير لسلفكم السيد مغير زاثير لمحاولاته الجادة وجهوده الكثيرة في إدارة أعمال هذا المجلس .

كما أتقدم بالتهنئة إلى الزملاء الاعضاء الجدد في المجلس ، بما فيهم إكوادور

وبلجيكا وزمبابوي والنمسا والهند .

السيد الرئيس ، إن تأخر عقد هذا الاجتماع لأكثر من ثلاثة أسابيع منذ أن طلبت

بعض الدول الاعضاء في المجلس ، إضافة إلى دول المغرب العربي الخمس ، عقد الاجتماع ، وذلك بسبب معارضة أمريكا وحلفائها لعقده - لكي يخفوا الجرائم التي ترتكبها جيوشهم

ضد العراق - إن تأخر عقد هذا الاجتماع يؤكد من جديد أن أمريكا لا تريد للمجلس ولا تريد للعالم أن يلعب أي دور بعد أن انتزعت منه القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) والقرارات

اللاحقة السابقة التي أصدرها المجلس بمدد ما يسمى بأزمة الخليج . إن عجز المجلس عن الانعقاد طوال هذه الايام خلافا لنظامه الداخلي ورغم تصاعد العدوان العسكري ضد

العراق يؤكد أيضا أن المجلس لم يعد مجلس أمن دولي ولم تعد له مصداقية دولية وإنما مجرد أداة أمريكية للتغطية على أكبر جريمة دولية تدور رحاها في قلب الوطن العربي .

كما أن محاولة بعض الاعضاء لقلب هذا الاجتماع من اجتماع مفتوح كما هو مفروض

ومطلوب منه وجعله اجتماعا مغلقا أريد بها عدم إعطاء الفرصة لبعض الدول الاعضاء

لفضح الجرائم التي ترتكب باسم مجلس الأمن الموقر ضد الإنسانية وضد الشعب العراقي وحضارته . لقد قيل في تبرير عقد مثل هذه الجلسة المغلقة بأننا لا نريد أن نعطي

العراق انطبعا بتردد المجلس . إن العراق لا يحتاج وليس لديه مثل هذا الانطباع ،

فهو يعرف أن المجلس منذ اندلاع ما يسمى بأزمة الخليج أصبح أداة أمريكية ينفذ ما تريده أمريكا . وإن أمريكا في جميع الاحوال مستمرة في غيها وعدوانها حتى لو أصدر

مجلس الامن اليوم قرارا بوقف إطلاق النار أو منع إلقاء القنابل المميتة على شعب العراق ومدنه .

إن مما يدعو إلى السخرية أن معظم الدول التي طلبت عقد هذه الجلسة اضطرت إلى مقاطعتها بسبب قلب الجلسة من مفتوحة إلى جلسة مغلقة . وقد شاهدنا قبيل قليل محاولة أخرى للدفع بسيناريو يعطي المجال لدولة أو أخرى بأن تتكلم لساعات طويلة عن طريق الإجابات المتوالية لأسئلة معدة مسبقا لا لغرض إلا للدعاية وللحيلولة دون إعطاء الآخرين فرصة الكلام في الوقت المناسب . إننا سعداء على الأقل أن السيناريو الأخير هذا قد فشل تماما .

إن الطبيعة العدوانية للهجوم الذي تقوده أمريكا ضد العراق تبدو جلية حينما نتحرى خلفيته ونتعرف على الاستعدادات الأمريكية له منذ فترة طويلة سبقت ما يسمى بأزمة الخليج كما سبقت إصدار مجلس الأمن للقرار ٦٧٨ (١٩٩٠) في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، وإذا كانت أمريكا قد وجدت في القرار المذكور ورقة التين للتغطية على الطبيعة الإجرامية لعدوانها ضد العراق ، فإن القرار المذكور يشكل وثيقة إدانة تجعل من الدول الأعضاء في المجلس التي وافقت على القرار شركاء في الجريمة الأمريكية .

تذكرون أنه طوال العام ١٩٩٠ وحتى اليوم شنت أمريكا وحلفاؤها وأتباعها حملة إعلامية هستيرية ضد العراق وقيادته وجيشه . ثم ما لبثت أن بدأت تهول الأمور أكثر فأكثر حتى وصل بها الحد إلى الادعاء بأن العراق قد تكون له أسلحة ذرية تهدد الأمن والسلم في العالم . كانت هذه الحملة الهستيرية تستهدف إعداد الرأي العام العالمي والأمريكي بالذات لشن عدوان على العراق للقضاء على قدراته العسكرية والصناعية والاقتصادية . وبعد حدوث ما يسمى بأزمة الخليج بدأت شركات العلاقات العامة بومد العراق وقواته العربية الابية بأوصاف لا تخلو من السادية ، وما يعكس جوهرها إلا ادعاء الذين لا يترددون عن إلصاق كل الصفات السايكوباتية والسادية والسوداوية بالعراق . إن هذه الصفات لا تنطبق على العراق وجيشه وشعبه ، بل إنها انعكاس لما يكمن في جوهر من يتناولون على العراق بها .

يكفي هنا أن أشير إلى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة ، في دورتها الخامسة والأربعين ، قد أقرت في جلستها المنعقدة في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، قراراً أكدت فيه ما يلي :

"إن شن هجوم مسلح أو التهديد بشن هجوم مسلح على مرفق نووي خاضع للرقابة ، سواء كان قيد التشغيل أو قيد التشييد ، يوجد حالة تقتضي من مجلس الأمن [واكرر - يوجد حالة تقتضي من مجلس الأمن] أن يقوم على الفور باتخاذ إجراءات وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ، بما في ذلك التدابير المنصوص عليها في الفصل السابع منه" . (القرار ٥٨/٤٥ بء ، الفقرة ١ من المنطوق)

إن الدولة الوحيدة التي صوتت ضد القرار هي نفسها الدولة التي قامت بمهاجمة المنشآت النووية العراقية الخاضعة للرقابة الدولية في اليوم الأول أو الثاني من العدوان على العراق ، ألا وهي أمريكا . الدولة التي تمتلك أكبر ترسانة من الأسلحة النووية والكيميائية ومن أسلحة الدمار الشامل الأخرى .

إن انفراد أمريكا من بين جميع هذه الدول الاعضاء في الامم المتحدة بالتصويت ضد القرار المذكور يكشف نواياها المبيتة للهجوم على المنشآت النووية السلمية العراقية المشمولة بالرقابة الدولية .

وإذا كانت هذه الخلفيات والاعمال تجاوزت نطاق القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) بغض النظر عن لامشروعيته فإنها تشكل في نفس الوقت جريمة دولية تستوجب تطبيق عقوبات الفصل السابع من الميثاق على أمريكا وشركائها في العدوان طبقا لصراحة النصوص الواردة في قرار الجمعية العامة المشار إليه آنفا .

إن الولايات المتحدة الامريكية وشركاءها قد استغلوا ما يسمى بأزمة الخليج لاستصدار القرار تلو الآخر لغرض الحصار البري والبحري والجوي على العراق ومنع الغذاء عنه ومنع الدواء وقطع الفيار لتجويع الشعب العراقي وإضعاف نظامه الاقتصادي من جهة وتمعيد هستيريا الحرب وتهيئة الارضية السياسية للعدوان من جهة أخرى ثم أخيرا شن الحرب على العراق كما فعلوا ويفعلون منذ السادس عشر من الشهر الماضي .

إن الوجه الثاني للسياسة الامريكية العدوانية ضد العراق كان عملها على إسقاط أية مبادرة سلمية لحل الازمة فعملت على إفشال مبادرة جلالة الملك حسين لعقد اجتماع قمة مصغر في جدة يحضره ملوك ورؤساء الاردن ومصر والسعودية والعراق واليمن في ٥ آب/أغسطس ١٩٩٠ لبحث أزمة الخليج وحلها حلا عربيا سلميا . إلا أن أمريكا سارعت بمختلف الاساليب لإحباط المبادرة العربية السلمية المذكورة ، كما أحبطت غيرها من المحاولات والمبادرات السلمية .

أما الوجه الثالث للمؤامرة الامريكية فهو إرسال الجيوش وقوات الدمار إلى أرض الجزيرة العربية المقدمة وإلى الخليج العربي بحجة أنها للدفاع عن غزو عراقي وهمي ضد الأراضي السعودية . وبعد أن جمعت حشودها أعلنت بقرار انفرادي في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ أن قواتها في الخليج أصبحت قوات هجومية ضد العراق رغم أن مجلس الأمن حتى ذلك الوقت وبدافع من أمريكا كان قد أحكم إجراءات المحاصرة البحرية وفرض أقصى العقوبات الاقتصادية والإنسانية على العراق دون أن يطبق أحكام المادة ٤٢ من

الميثاق التي تجيز استعمال القوة وفق الشروط والميكانيكية المقررة في الفصل السابع من الميثاق .

إن أي مراقب منصف للأحداث كان يلاحظ عملية التصعيد الأمريكي من دعايتها ولهجتها وتهديداتها التي أصبحت متداولة على لسان المسؤولين ووسائل الإعلام الأمريكية . كل ذلك كان بهدف واحد هو إقناع الرأي العام الأمريكي والعالمي بحتمية الحرب وعدم جدوى الحلول السلمية . إن رفض أمريكا الغوري لمبادرة الرئيس صدام حسين المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ التي تدعو إلى تطبيق الشرعية الدولية على الجميع في المنطقة وفقا لقواعد موحدة يضعها مجلس الأمن لضمان انسحاب جميع القوات مع الأخذ بنظر الاعتبار خصوصية كل مشكلة يشكل دليلا آخر على أن أمريكا غير مهتمة فعلا بالشرعية الدولية ولا بالحلول السلمية وإنما تخطط من أجل العدوان وشبكت عن فرصة تمكنها من شن عدوانها تحت غطاء يبدو شرعيا ويبدو دوليا ضد العراق والامة العربية .

إلا أن الكل يعرف ، الدول الاعضاء في الأمم المتحدة ، كما يعرفها رجل الشارع في أمريكا وفي كل مكان من العالم إن هذا الحرب هي في الواقع حرب أمريكية أطلسية صهيونية وانتقامية ولا أخلاقية ضد العراق . ضد كل العراق شعبا وجيشا وقيادة وحضارة وهي في نفس الوقت نذير أيضا للامة العربية لكي تقبل بالهيمنة الإسرائيلية والأمريكية . وما يؤكد هذه الحقيقة هو ما اعترفت به صحيفة "معاريف" الإسرائيلية بعددها الصادر في الثامن من هذا الشهر حينما قالت إنه في حالة انتمار أمريكا في حرب الخليج فإن انتمارها سيكون انتمار الرجل الأبيض على البدوي وانتصار المسيحية واليهودية على الإسلام ، هذا ما نقلته عن صحيفة "معاريف" إذاعة صوت أمريكا يوم التاسع من هذا الشهر .

كما أن التعابير التي يستعملها أفراد القوات العسكرية الأمريكية في أرض الجزيرة العربية تدل على هذه العنصرية فهم يشيرون إلى المرأة العربية الماجدة بالمرأة السلحفاة (NINJA WOMAN) وإلى المواطن العربي البدوي كمخلوق طبيعي (NATURAL INHABITANT) هذا ما نشرته صحيفة "نيويورك تايمز" الصادرة في ١٠ شباط/فبراير ١٩٩١ .

إن الحديث عن التحالف الدولي والزعم بأن النزاع هو بين العراق والعالم مناورة يراد منها إخفاء أساليب الابتزاز وتبادل الرشوات والتهديدات التي جعلت العديد من الحكومات تذعن للضغط الأمريكي وتتعاون معه لإخفاء حقيقة العدوان الأمريكي وإعطائه طابعا دوليا .

إن الحكومة الأمريكية تدرك جيدا بشاعة هذه الحرب وعدوانيتها ، لذلك بدأت تصفها بالحرب العادلة متمورة أن إرهابها لدول العالم وشعوبها يجعلها تصدق أن إسقاط مئات آلاف القنابل من مستويات عالية جدا لتحرق الأخضر واليابس وتقتل المفيّر والكبير من أبناء الشعب العراقي دون تمييز تشكل حربا عادلة .

إن أمريكا إذ تلجأ إلى فكرة الحرب العادلة التي سادت أثناء الحروب الصليبية ضد العرب والمسلمين تكشف عن طبيعتها العنصرية وتجاهل بيان مجلس الكنائس الوطني الأمريكي الصادر في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ الذي أدان الحرب كما طالب بإعطاء الفلسطينيين واللبنانيين والقبارصة حقوقهم المشروعة .

إن حرص أمريكا على عدم إعطاء تضحيات بشرية من جانبها لتتجنب غضب الشعب الأمريكي جعلها تشن حربا تكنولوجية كيميائية لم يسبق لها مثيل عن طريق الفارات الجوية المكشوفة من مرتفعات عالية وصواريخ أرض - أرض وصواريخ جو - أرض حتى لو أدى ذلك إلى إبادة الشعب العراقي والقضاء على كل مرافق الحياة المعاصرة من مشاريع الماء والكهرباء والسدود والجسور والطرق وحتى الأشجار والطيور . مع هذا فإن أمريكا تدعي أنها بلد شريف وأنها بلد متحضر وأنها حريمة على حقوق الإنسان .

إن تخويل وزارة الدفاع الأمريكية باستعمال الفازات الكيميائية عند الحاجة في العراق يضيف دليلا آخر على أن أمريكا بعدوانها هذا خالفت عن قصد وسبق إصرار جميع اتفاقيات جنيف الأربع التي تحاول الحد من همجية وقذارة الحروب لأن استعمال مثل هذه الفازات إضافة إلى القصف الجوي المكثف الشامل ليلا ونهارا لا يمكن أن يميز جامعا أو كنيسة عن معسكر ولا يمكن أن يميز صبيا أو شيخا عن جندي أو ضابط مما يجعل أمريكا وحلفاءها دولا خارجة عن كل القوانين والأعراف والأخلاق الدولية .

إننا إذ نبحث هنا الأوضاع في الخليج العربي فإن آلاف القنابل تسقط في هذه اللحظات على جميع مدن وقرى العراق . ففي خلال اليوم الاول للمعدوان في السادس عشر من الشهر الاول من هذا العام قامت الطائرات الامريكية بإلقاء ١٨ ٠٠٠ طن من المتفجرات وهو ما يعادل مرة ونصف مرة تقريبا من قوة تفجير القنبلة النووية التي أسقطتها أمريكا على هيروشيما .

ومنذ ذلك التاريخ تقوم أمريكا وشركاؤها في العدوان بشن آلاف الطلعات الجوية يوميا على العراق بحيث وصلت غاراتها خلال الاسابيع الثلاثة الاولى منذ بدء العدوان ٤٥ ٠٠٠ غارة امقطت على العراق ٨٥ ٠٠٠ طن من المتفجرات وهو ما يعادل بمعيار T.N.T. خمس قنابل نووية من القنابل التي استخدمت ضد هيروشيما .

إن الإدارة الأمريكية وحلفاءها من الاطلسيين والصهاينة والمليبيين يتمادون في عدوانهم على العراق ولا يكتفون بما يلحقه عدوانهم من تدمير للبيئة في العراق وفي عموم منطقة الخليج العربي برا وبحرا وجوا .

لقد تم - كما ذكرت - في اليومين الاولين للعدوان تدمير المنشآت النووية السلمية وغيرها من المنشآت الصناعية في العراق دونما اكتراث لما قد ينطلق منها من إشعاعات وغازات تهلك المدنيين الابرياء وتشوه أجنة الاجيال القادمة . إن هذا العمل العدواني المدبر يثبت أن أمريكا وحلفاءها لم يكتفوا بمخالفة ميثاق الأمم المتحدة ويتجاوزوا أهداف وحدود القرار المهيّن ٦٧٨ (١٩٩٠) ، وإنما خالفوا أيضا اتفاقية جنيف الرابعة لحماية السكان المدنيين وخالفوا اتفاق حظر نشر الاسلحة النووية وخالفوا ميثاق حقوق الإنسان وقرار الجمعية العامة الذي يمنع مهاجمة المنشآت النووية العاملة أو التي تحت الإنشاء . والواقع أنهم خالفوا جميع الاديان السماوية والقواعد الاخلاقية والحضارية .

إن الهجمة الأمريكية لم تكتف بقتل المدنيين وتدمير المستشفيات والمدارس والمعابد ومرافق الحياة العمرية وتلويث البيئة الطبيعية بل شملت تراث البشرية الذي تنطوي عليه أرض العراق من نينوى في الشمال إلى بغداد وبابل في الوسط وأور في الجنوب .

إن العراق وهو مهد الحضارة البشرية يضم في رحابه أكثر من نصف مليون موقع اثارى بما فيها ٥٠ ألف موقع هام جدا منها ما يتراوح بين ١٠٠ و ٢٠٠ من العواصم القديمة التي ازدهرت على مر القرون . إن تدمير مثل هذه الاثار لا يقل عن تدمير التاريخ الحضاري للبشرية .

إن السيد وزير خارجية العراق قد سبق أن أورد تفاصيل شاملة للأعمال العدوانية في رسالتيه المؤرختين في ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ و ١ شباط/فبراير ١٩٩١ الموجهتين إلى السيد الأمين العام . وقد أرمِل سيادته هذا اليوم رسالة شالسة بشأن جريمة بشعة ارتكبتها قوات العدوان عندما قمفت بتعمد أحد ملاجئ السكان المدنيين في منطقة العامرية ببغداد وكان فيه وقت القصف ما يزيد على ٤٠٠ مواطن من السكان المدنيين أغلبهم من النساء والأطفال والشيوخ كما شاهدناهم في تلفزيونات العالم أجمع . إن هذه الجريمة النكراء تضاف إلى السجل الإجرامي الأسود للعدوان الأمريكي الأطلسي الصهيوني ضد شعبنا المجاهد .

إننا نطالب العالم كله بإدانة هذه الجرائم البشعة وفضح حقائق العدوان الذي يشنه الاقطاب التقليديون للاستعمار والامبريالية بقيادة الولايات المتحدة ونطالب بوقف القصف الوحشي لمدن العراق وحضارته . إن الشعب العراقي يحتمل كل المساهمين في ارتكاب الجرائم المسؤولية الكاملة أمام التاريخ والإنسانية . إن التستر على هذه الجرائم يمثل وصمة عار على الأمم المتحدة ، وهنا لا بد من أن نذكر بأن الدول التي صوتت في مجلس الأمن على القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) تتحمل مسؤولية قانونية وسياسية وأخلاقية لأنها برضوخها للإدارة الأمريكية وموافقتها على القرار الشائن المذكور فتحت الطريق أمام المجرم الأكبر الولايات المتحدة لارتكاب هذه الجرائم وأنها ستبقى تتحمل هذه المسؤولية ما لم تقف وقفة شريفة وحازمة لإيقاف العدوان والجرائم التي ترتكبها الولايات المتحدة ضد الإنسانية في العراق .

ومع فشل مثل هذه الفارات الوحشية في كسر إرادة وممود الشعب العراقي فإن الفارات الأمريكية بدأت تكشف أكثر فأكثر من قنابلها على التجمعات السكنية ومرافق الحياة المدنية بما في ذلك مولدات الكهرباء ومؤسسات تصفية المياه والمجاري وغيرها مما يهدد بانتشار الأوبئة بين السكان خصوصاً الأطفال والشيوخ وارتفاع عدد الضحايا المدنيين إلى ما يتجاوز تقديره بعشرات الآلاف من الشهداء حتى الآن .

إن هذا العرض الموجز للتخطيط الأمريكي الذي أعدت له منذ مدة طويلة ضد العراق وأسلوب تنفيذه الوحشي عن طريق الغارات الجوية المكثفة التي تساوي عشرات الآلاف من الاطنان من المتفجرات والغازات يومياً من مرتفعات عالية تتجاوز ٣٠ ألف قدم يجعل من ادعاء أمريكا بأنها حريمة على عدم ضرب المدنيين والامتناع عن قصف المنشآت المدنية ومرافق الحياة الضرورية وحرصها على احترام قواعد القانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف ادعاء تكذبه الأفعال ويدعو إلى السخرية والاشمئزاز .

إن أسلوب الهجوم الأمريكي يجعل من قصف التجمعات المدنية والمنشآت المدنية والدينية والحضارية أمر لا يمكن تجنبه بسبب كثافة القصف ومن مرتفعات عالية جداً . لذا فإن تدمير الأحياء السكنية وغيرها من المنشآت والمرافق غير العسكرية هو أمر بحكم المتعمد من جانب أمريكا . كذلك فهي تعلم مسبقاً بأن مثل هذا الهجوم لا بد أن يخالف كل قواعد القانون الدولي الإنساني واتفاقية جنيف الرابعة لحماية السكان المدنيين ومواثيق حقوق الإنسان وآخرها المبادئ التي أقرها في نهاية العام الماضي مؤتمر قمة الطفولة .

إن محملة ذلك كله هو أن أمريكا ارتكبت وشركتب يومياً جرائم دولية متعمدة وبإصرار مسبق وكذلك الدول المتحالفة معها مما يجعل غيرهم من المجرمين الدوليين الذين سبقهم يبدون مجرمين هواة غير محترفين وغير متفنين في تكنولوجيتهم وفي أساليبهم اللاإنسانية .

لا بد أن يتساءل المرء لماذا كل هذا العدوان لتدمير العراق وإعادة إعادته إلى القرون المظلمة ؟

هناك ثلاثة أسباب متميزة ولكنها مترابطة .

إن حكومتي ترى بأن ما يسمى بأزمة الخليج لم يكن إلا ذريعة لشن حرب جديدة منفصلة ضد العراق وهو قلب العربوبة النابض وأمل أجيالها والطليلة المأمدة المكافحة ضد الامبريالية الأمريكية - الصهيونية ضد أطماعها في السيطرة على الثروات العربية ، فهو الدولة العربية الوحيدة التي وصلت إمكاناتها الاقتصادية والتكنولوجية

والعسكرية إلى مرحلة يمكنها اتخاذ القرار السياسي المستقل من الهيمنة الامريكية الصهيونية ، وتشكل بذلك رادعا ضد أي عدوان إسرائيلي . لذا نجد أن العراق يخوض الآن حربا بطولية ضد قوى الاستعمار القديم المتمثلة في أمريكا وبريطانيا وفرنسا ، وهي نفسها التي انتهجت في الماضي سيامة الاستعمار واستعباد الشعوب ونهب ثرواتها ثم زرعت الكيان الصهيوني في الوطن العربي واختلقت فيه كيانات مميّنة لحماية مصالح شركاتها النفطية .

إن مئات الملايين من شعوب العالم في قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية التي عانت من ظلم وجرائم الاستعماريين القدامى والامبرياليين الجدد تجد فيما يسمى بالنظام الدولي الجديد عصرا مظلما من الإرهاب والتهديد ضد الشعوب الطامحة إلى الحرية والاستقلال الحقيقي والنضال من أجل علاقات دولية متكافئة .

أما السبب الثاني للعدوان الأمريكي فهو يكمن داخل أمريكا نفسها ففي خلال مرحلة الحرب الباردة تنامت الماكنة العسكرية الامريكية والشركات والبنوك والمؤسسات المرتبطة بها إلى مستوى لم يعرف له تاريخ البشرية مثيلا . غير أن انتهاء الحرب الباردة جعل الشعب الأمريكي يتوقع ما يسمى بمنحة السلام (PEACE DIVIDENDS) لجعل المجتمع الأمريكي أكثر إنسانية ونوعية الحياة فيه أرفع مستوى ويتم توفير المأوى للمشردين من الأمريكان والعلاج للفقراء ومعالجة تلوث البيئة في أمريكا وتخفيف عبء الضرائب على المواطنين .

لذلك ، كان لابد من حرب إقليمية للقضاء على هذه التوقعات والامال وإعادة
عسكرة الاقتصاد الأمريكي وسيطرة المؤسسة العسكرية الامريكية بعد أن ذهب العدو
القديم - الشيوعية والحرب الباردة - وأصبح العدو الجديد لأمريكا تمسك دول العالم
الثالث باستقلالها الوطني وروابطها القومية مما يتطلب محاصرتها والحيلولة دون أن
تتطور ودون أن تتوحد تجمعاتها الجغرافية والاقتصادية .

أخيرا ، لابد لي أن أؤكد أن ما يسمى بالنظام العالمي الجديد لا يمثل سوى
ولادة امبريالية امريكية جديدة تمتلك أكبر ترسانة عسكرية في العالم ولكنها لا تمتلك
مثيلها من القوة الاقتصادية أو السياسية . وبدلا من أن تسعى المؤسسة الامريكية
الحاكمة الى معالجة مشاكلها الاقتصادية المتمثلة بتدهور قدرة الاقتصاد الأمريكي على
المنافسة في الاسواق العالمية بالمقارنة مع اليابان وأوروبا ، فإن المؤسسة
المذكورة اختارت الاعتماد على القوة العسكرية للسيطرة على المصادر الطبيعية
الاستراتيجية وفي مقدمتها الاحتياطات النفطية في الخليج العربي . إن السيطرة
العسكرية الامريكية في الخليج لو نجحت ستضمن لأمريكا اليد العليا إزاء منافسيها في
المجال الاقتصادي الذين كانوا يحتمون بالمظلة الذرية الامريكية حتى الامس وعليهم الآن
حسب الخطة الامريكية أن يعتمدوا على الوجود العسكري الأمريكي في الخليج لضمان
حصولهم على الإمدادات النفطية وفقا للشروط الامريكية .

من الواضح الآن أن العدوان الأمريكي على العراق قد جرى التمهيد له عن طريق
الضغط والترهيب والترغيب لفالبية أعضاء مجلس الأمن بحيث فقد المجلس ليس سيطرته على
الازمة وإنما مصداقيته داخل الأمم المتحدة أيضا . إن الأمم المتحدة ومصادقيتها
كمنظمة تعمل من أجل السلام والشرعية الدولية هي في الواقع الضحية الاولى للمعجزة
الامريكية وهيمنتها الجديدة بعد انتهاء الحرب الباردة .

وما كانت المناورات الاخيرة لتأخير اجتماع هذا المجلس وجعله اجتماعا مغلوقا
إلا نموذجا من نماذج الهيمنة الامريكية على الأمم المتحدة . وإذا ما استمرت امريكا
في هيمنتها وعدوانها ، ستكون الخسارة بعمق الله ، فإن كل دول الخليج العربي وكل

دول العالم الثالث ستجد نفسها خاضعة للهيمنة الامريكية الصهيونية عسكريا وسياسيا واقتصاديا .

إلا أن العدوان الامريكي ومخططاته الانية والطويلة الامد يضع امريكا في مواجهة ليس مع العراق فقط بل في النهاية مع العالم أجمع ، حيث لا يمكن للقوة أن تقضي على النهوض القومي في العالم والتطور التكنولوجي في اوروبا واليابان مما سيجعلها تنتهي كما انتهت الامبراطوريات العسكرية في اوروبا وآسيا من قبل .

ختاما ، إن العراق أثبت لامريكا وشركائها واتباعها وللعالم أجمع بأن العدوان عليه مهما كان وحشيا لن يكون نزهة مجانية للمعتدين ، وإن الثمن سيكون غاليا عليهم . إن العراق صامد حتى يخس المعتدون . وهو إذ يمارس حقه وواجبه في الدفاع الشرعي عن النفس إزاء محاولات الإبادة التي ترتكبها امريكا وشركاؤها في الجريمة فإنه منتصر في النهاية بعون الله وبمموده وتلاحم أبنائه وقيادته ودعم وتضامن الامة العربية والشعوب الإسلامية ومحبي الخير والسلام في العالم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل العراق على

الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السير ديفيد هاناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : هذه هي المناسبة الاولى التي يعقد فيها مجلس الامن اجتماعا رسميا منذ أن انتهت في ١٥ كانون الثاني/يناير الاسبوع الستة من مهلة النية الحسنة التي حددها قرار مجلس الامن ٦٧٨ (١٩٩٠) ومنذ أن بدأت بلادي ، الى جانب عدد كبير من الدول وبتخويل من هذا القرار ، العمل العسكري الهادف الى تحرير الكويت . ولذلك ، فإنه من اللائق أن ننتهز هذه الفرصة لمعالجة بعض المسائل التي أشارت التساؤلات لدى الرأي العام ولدى بعض أعضاء المجلس بالإضافة الى تقديم التقارير الدورية التي تطالب بها الفقرة ٤ من منطوق قرار مجلس الامن ٦٧٨ (١٩٩٠) .

لقد صرح البعض بأن التدابير العسكرية التي اتخذها الحلفاء قد تجاوزت الحدود وينقصها التناسب ومن ثم فإنها تذهب الى ما هو أبعد من "كل الوسائل اللازمة"

التي سمح بها القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) لتحرير الكويت . الا أن طابع العمل العسكري ونطاقه لا تمليهما مجموعة من المعايير المجردة وإنما القدرة العسكرية التي يمتلكها المعتدي الذي رفض كل المحاولات الرامية الى اخراجه من الكويت بالطرق السلمية وفرض بالتالي ضرورة اللجوء الى العمل العسكري . على الصعيد العالمي يعتبر جيش العراق من أكبر جيوش العالم بعد الاتحاد السوفياتي والصين والولايات المتحدة . ويصل عدد القوات العراقية الى ١٨٥ مليون جندي . وهذا الجيش تدعمه قوة جوية حديثة كبيرة . كما أن العراق يمتلك دبابات مقاتلة أكثر بمرتين مما تمتلكه بريطانيا وفرنسا معا ، وهذه الدبابات مجهزة بقذائف بعيدة المدى موجهة صوب الدول المجاورة له وتطلق نيرانها على هذه الدول الآن . ويملك العراق اسلحة كيميائية لم يتردد عن استعمالها في الماضي ضد جيرانه وضد شعبه ، هذا بالإضافة الى برامج الاسلحة البيولوجية والنووية التي لا يعرف مدى تقدمها ولكن هدفها واضح . وقد بلغت نفقات الدفاع العراقية في عام ١٩٨٨ زهاء ٢٨ في المائة من اجمالي ناتجه القومي في الوقت الذي لم تتجاوز فيه هذه النفقات ٤ في المائة في المملكة المتحدة و ٢,٩ في المائة في فرنسا و ٥,٦ في المائة في الولايات المتحدة .

هذه هي الآلية العسكرية التي استولت على الكويت في آب/أغسطس الماضي . وهذه هي الآلية العسكرية التي تبقى على هذا الاحتلال حتى يومنا هذا ، وهي الآلية العسكرية ذاتها التي يجب اخراجها الآن من الكويت بالقوة . وتحقيقا لهذا الغرض وفي ظل هذه الظروف المحددة يجب على القوة المستخدمة أن تكون متكافئة وهي بالفعل كذلك .

علاوة على ذلك ، قال البعض إن القتال ينبغي أن ينحصر في الكويت المحتلة . إن التفكير لوهلة قصيرة يمكن أن يثبت أن هذا الحصر لن يجعل من الممكن تحقيق أهداف القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) على الرغم من أنه قد يجوز لي أن أضيف أن الهجمات التي تقوم بها قوات الائتلاف أخذت تركز بشكل أكبر الآن على القوات العراقية الرابضة في الكويت والمناطق المحيطة بها . إن الأمر يتطلب جهدا كبيرا لطرد آلية الحرب العراقية الضخمة هذه من الكويت . وإن المصادر المشتركة فيها والدعم السوقي لها تتعدى بكثير

حدود الكويت . ولذلك ، لا يمكن للحرب أن تقتصر على الحدود الجغرافية لهذا البلد وحده .

إلا أن هذا لا يعني أن أهداف الحلفاء قد تجاوزت ما نمت عليه قرارات مجلس الأمن المتتابعة ، وبمفئة خاصة انسحاب العراق من الكويت وعودة حكومة الكويت الشرعية واستعادة السلم والاستقرار في المنطقة . إننا لم نفعل ذلك ، ولا نسعى إلى تدمير العراق واحتلاله وتمزيقه ولا اتخاذ القرار بشأن الجهة التي يجب أن تتولى الحكم في هذا البلد . إننا نسعى إلى تحرير الكويت ليس إلا . وإن الأعمال العسكرية ستنتهي بمجرد تحقيق الأهداف التي حددها المجلس .

لقد وقع للأسف عدد من الضحايا المدنيين . وهذا أمر لا يمكن إنكاره وهو مصدر ألم وأسى . إن نزاعنا ليس مع شعب العراق وإنما مع حكاه . وقد صدرت تعليمات صارمة لقوات الحلفاء بأن تحاول قمارى جهدها من أجل الإبقاء على هذه الضحايا في حدودها الدنيا وتفاذي تدمير الأماكن الدينية والثقافية . وهذا تناقض صارخ مع سلوك العراق الذي يطلق القذائف بشكل عشوائي على مواقع سكنية للمدنيين ويعرب علنا عن نشوته إزاء الألم والدمار اللذين تحدثهما .

وتشهد تقارير عديدة من قبل شهود عيان موضوعيين على الدقة التي تتحلّى بها بشكل عام هجمات القصف من جانب الحلفاء وعلى تجنبها بنجاح للمراكز السكانية في الأغلبية الساحقة من الآلاف العديدة من الطلعات الجوية .

إن العراق بلد كبير وفيه مساحات كبيرة غير مسكونة . وكان من السهل وضع المنشآت العسكرية ومرافق الإنتاج بعيداً عن مراكز السكان المدنيين . وعدم القيام بذلك يعد دليلاً آخر على استخفاف القيادة العراقية بسلامة مواطنيها . وتوجد الآن أدلة متزايدة على أن المعدات والمنشآت العسكرية تنقل بالفعل إلى المناطق المدنية بغية حمايتها من الهجمات .

ويُتساءل عن حق كيف يمكن إنهاء هذا الصراع العسكري . والجواب الموجز هو : أن يلتزم العراق التزاماً قاطعاً لا رجعة فيه بالانسحاب الكامل من الكويت وأن يتخذ تدابير ملموسة فورية بتنفيذ ذلك الانسحاب . ولا توجد حتى الآن أية بوادر على ذلك . وعلى العكس من ذلك ، فإن العراق ، برفضه للأسلوب الذي قدمه الرئيس غورباتشوف بعد بدء العمليات العسكرية للتحالف ، وبتهجمه العلني المشين والمرفوض على الأمين العام ، وعدم رده على أية مبادرة سلمية من المبادرات المقدمة منذ ١٥ كانون الثاني/يناير ، استهزأ بالجهود التي يبذلها الذين يحاولون إيجاد حل سلمي . إننا لا نرغب في إحباط هذه الجهود ما دامت تستند استناداً راسخاً إلى قرارات مجلس الأمن الإثنى عشر المتخذة منذ غزو الثاني من آب/أغسطس . ولنكن واقعيين ، يجب أن تبدأ هذه الجهود في بغداد . فهي الباب الذي يجب عليهم طرقه .

إن الرد السلبي الذي ذكر أن العراق أجاب به على رسائل السلطات الإيرانية لا يعطينا أي سبب للتفاؤل بأن القادة العراقيين على استعداد لاتخاذ الإجراء الذي يضع حداً للصراع والخسائر في الأرواح .

وفي ظل هذه الظروف ، فإن فكرة التوقف غير المشروط من أي نوع كان لا معنى لها على الإطلاق . فهي لن تؤدي إلّا إلى إعطاء العراق الوقت لإعادة تجميع قواته وإصلاح الضرر الذي لحق بمنشآته العسكرية ، مما يكفل جعل استئناف الأعمال العسكرية أطول مدة وأكثر تكلفة بالأرواح البشرية مما ستكون عليه في خلاف ذلك .

إن الرئيس صدام حسين يحاول أن يصور هذا الصراع على أنه صراع يدافع فيه العراق الضعيف عن نفسه ضد القوي ، وإنه صراع يخوضه نيابة عن الأمة العربية ، وإنه حرب مقدسة للمسلمين . كيف يجرؤ أن يفعل ذلك ؟ لقد بدأ هذا الصراع في الثاني من آب/اغسطس بالغزو السافر لبلد صغير من جانب جاره الأكبر والأقوى بكثير . لقد حاول العراق منذ ذلك الحين ابتلاع الكويت ومحوها تماما من الخارطة ، وأجد من المريع أن نجلس عصر اليوم لنستمع الى ممثل العراق يلقي خطابا مسهبا لا تذكر فيه كلمة "الكويت" . إنني اتطلع الى اليوم الذي سيضطر فيه الى استخدام تلك الكلمة مرة أخرى .

إن المعتدين يتحججون دوما بدوافع دينية ، حتى وإن كان الدين المقصود يحرم أعمالهم . وهذا هو الحال هنا . لقد أدان علماء مسلمون بارزون العدوان العراقي ، و ١٣ بلدا من البلدان المشاركة في الائتلاف بلدان إسلامية . ولنتذكر أيضا أن غزو الكويت قد أدين من جانب جامعة الدول العربية وما زالت تعارضه الاغلبية الساحقة من الدول العربية .

إن غزو الكويت لم يعزز قضية فلسطين ، بل أرجعها الى الوراء . ولم يكن يستهدف أصلا الدفع بها قدما . وللأسف فإن الفلسطينيين ليسوا إلاّ بيادق في لعبة طموح الرئيس صدام حسين .

ولا هو بمصراع يؤلب البلدان الأفقر على البلدان الأغنى . وأخشى أن أقول إن الرئيس صدام حسين ليس روبن هود ، يسعى بشكل ما الى الأخذ من الفتي ليعطي الفقير . فالحقائق مختلفة الى حد بعيد . فبين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٠ حمل العراق ، وهو بلد أبعد من أن يكون من بين أكثر البلدان النامية فقرا ، على بلايين عديدة من الدولارات كمعونة من البلدان العربية الأخرى ، تتجاوز بالنسبة لدخل الفرد التحويلات التي منحها العالم المتقدم النمو كله الى بلدان أفقر منه بكثير . وكانت المشكلة أن تلك الأموال لم تذهب الى مساعدة التنمية الاقتصادية في العراق ، ناهيك عن أشقائه العرب الأكثر فقرا ، لقد ذهبت لتمويل مخططات حاكمه العسكرية لتعظيم شأنه ، ولتمويل حرب

ضد أحد جيرانه ، إيران ، ولتمويل بناء قواته المسلحة التي نفذت العدوان على جـار آخر ، هو الكويت ، وهذا هو سبب النزاع الحالي .

والحقيقة أن هذه المواجهة لا صلة لها بأي من تلك الأشياء . إنها مواجهة بين الأمن الجماعي ، المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة ، وبين شريعة الغاب . إنها مواجهة بين عالم يزداد التزاما بالحقوق والالتزامات الدولية وبين عالم يسود فيه مبدأ القوة فوق الحق . ومنذ الثاني من آب/اغسطس انتهك العراق قل ما تشاء من التزاماته الدولية . لقد غزا جارته وضمرها بالقوة ، وسلب ونهب وعذب أهالي الكويت ، وأخذ الرهائن ، ومنذ ١٥ كانون الثاني/يناير يطلق قذائف على بلد ليس طرفا في النزاع ، لقد تحدى التزاماته تجاه سجناء الحرب بموجب اتفاقية جنيف ولجأ إلى إرهاب بيئي لم يسبق له مثيل . ويهدد الآن بارتكاب مزيد من الأعمال ضد القانون الدولي .

لقد سبق ذات مرة في هذا القرن أن فشل نظام للأمن الجماعي ، هو عصبة الأمم ، في أن يتغلب على شريعة الغاب ، وكانت الحرب العالمية الثانية إحدى نتائج هذا الفشل . ويعتقد بلدي أن نظام الأمن الجماعي الوارد في ميثاق الأمم المتحدة يستحق أن يحارب من أجله ، ونحن نعتزم أن نراه سائدا .

أود أن اختتم بياني بالقول إنني آسف أن ممثل العراق قد أساء إلى هذا الحد فهم السبب في أن عددا من الممثلين رأوا أن توجيه الأسئلة إلى بعض الوفود التي تمثل أمام المجلس كان يهدف إلى المماطلة بل لشن حملات دعائية من تلك البلدان التي تتعاون مع الكويت من أجل تحريرها . ومن أجل التوضيح بجلاء بأن الأمر لم يكن كذلك ، أود الآن أن أوجه إليه بضعة أسئلة قد يكون بإمكانه أن يجيب عليها قبل نهاية المناقشة . ومن المؤكد إنها ستساعد في أعمال المجلس لو تمكن من الإجابة عليها .

أولا ، هل سينسحب العراق فورا ودون شروط من الكويت ، كما تطالب قرارات مجلس

الأمن ؟

ثانيا ، هل سيتعهد ممثل العراق بأن العراق سيلتزم باتفاقيات جنيف المتعلقة

بمعاملة سجناء الحرب ؟

ثالثا ، كيف تجري معاملة مجنأ الحرب المنتهين الى بلدان الاثتلاف ؟ لماذا لم تقدم أسماءهم بعد الى اللجنة الدولية للصليب الاحمر ؟ واين يحتجزون وما هي احوالهم ؟

رابعا ، هل سيتعهد ممثل العراق بأن العراق سيتقيد بالتزاماته الدولية باللا يستخدم الاسلحة الكيميائية او البيولوجية ؟

اعتقد أن الإجابات على هذه الاسئلة قد تدفع بعمل المجلس الى الامام شوطا بعيدا لو أنها كانت مفيدة . لذا آمل أن يفكر ممثل العراق مليا في إمكانية التكلم مرة أخرى قبل نهاية مناقشتنا وأن يعطينا بعض الإجابات على تلك الاسئلة .

وإلى أن يتسنى ذلك ، لا أود سوى أن أضم صوتي الى صوت ممثل الولايات المتحدة في القول إن الاسئلة الموجهة الى ممثل الكويت أسئلة وجيهة تماما ، وإنني أتطلع بشوق الى الاستماع الى الإجابة عليها قبل نهاية المناقشة .

وربما يفكر ممثل المملكة العربية السعودية أيضا في سؤالين أود أن أسمع جوابا عليهما . أولا ، ما هي طبيعة التهديد العسكري الذي مثله العراق للمملكة العربية السعودية منذ ٢ آب/اغسطس ولا يزال يمثله حتى اليوم ؟ ثانيا ، هل تلقت المملكة العربية السعودية أية إشارات ، مباشرة أو غير مباشرة ، عن استعداد العراق للامتثال لقرارات مجلس الأمن والانسحاب من الكويت ؟

السيد لي داويو (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : السيد

الرئيس ، أولا ، يسرني أن أتقدم اليكم بتهانئي على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر . أتمنى لكم النجاح في توجيه أعمال المجلس في هذه اللحظة الحاسمة . وإن الوفد الصيني سيتعاون معكم تعاونا وثيقا .

وأود أيضا أن أشكر السفير بغبيني أديتو نزنغيا ، ممثل زائير ، ورئيس مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير ، على قيادته الممتازة لأعمال مجلس الأمن في الشهر الماضي .

لقد بذل المجتمع الدولي جهودا جبارة لتحقيق تسوية سلمية لازمة الخليج . وإننا نأسف أشد الأسف لأن جميع تلك الجهود أخفقت ولأن الحرب اندلعت في نهاية المطاف .

فالحرب مازالت مستعرة لشهر تقريبا ، انزلت خسائر فادحة في الارواح والممتلكات . لقد قتل الكثير من المدنيين الابرياء ودُمّرت العديد من المنشآت غير العسكرية . إننا نعرب عن عميق حزننا وتعاطفنا . إننا نشعر بعميق القلق وبالغ الهم من وجود خطر جدي باتساع الحرب وتمعيدها ، فالحالة خطيرة الى اقصى حد .

ومنذ بداية أزمة الخليج ، تبنت الحكومة الصينية موقفا مبدئيا ومسؤولا . لقد عارضنا الفزو العراقي وضم الكويت وطالبنا بأن يسحب العراق قواته من الكويت فورا ودون شروط ، وأن يعيد ويحترم استقلال وسيادة الكويت وسلامتها الاقليمية وحكومتها الشرعية . وفي الوقت نفسه كان رأي الحكومة الصينية الراسخ بأن أزمة الخليج يجب حلها بالوسائل السلمية في إطار قرارات مجلس الامن ذات الصلة . إننا نعتقد ، أنه بينما يستغرق الحل السلمي من خلال المفاوضات وقتا أطول ، فإن الكلفة أقل ، إذ أن استعمال القوة لن يأتي بحل في وقت قصير ، وهناك تكمن إمكانية أن تتسع الحرب وتتطاول حيث تدفع الاطراف المعنية كافة ثمنا باهظا . وينبغي أن ينصب الاهتمام على واقع أن للحرب منطقتها الخاص ، المستقل عن إرادة الانسان ، وإن الحرب تؤدي الى عواقب وخيمة متعددة ، من الصعب تقديرها في الوقت الحاضر . فالحرب الحديثة حرب شرسة . فكلما طال أمد الحرب أصبحت نتائجها أشد خطورة . ولذلك ، فإننا نناشد مرة أخرى الاطراف المتحاربة ممارسة أقصى درجة من درجات ضبط النفس ومنع انتشار واتساع لهيب الحرب وذلك كي يكون بالإمكان إنقاذ شعوب الشرق الاوسط ومنطقة الخليج والبلدان المعنية من كوارث أدهى وأمر ، وذلك بخلق الظروف المؤاتية وتوفير الغرض أمام المجتمع الدولي للاستمرار في سعيه من أجل حل سلمي للنزاع .

لقد سببت حرب الخليج قلقا وجزعا شاملين في المجتمع الدولي . فتقدم قيادة بعض الدول باقتراحات عديدة للسلم والتوصل الى خاتمة مبكرة للحرب . إننا نقدر لهم جهودهم . ونرى أنه لكي نتيح لجهود السلام فرصة تحقيق التقدم ، ينبغي وجود العناصر التالية : أولا ، يجب على العراق أن يعبر عن عزمه على سحب قواته من الكويت فورا ، ثانيا ، اتفاق الاطراف المعنية على السعي من أجل إيجاد حل سلمي ، ثالثا ، أن تمارس

الأطراف المتحاربة ضبط النفس وذلك للتقليل من الأعمال العدائية ومنع تصاعد الحرب واتساعها ، رابعاً ، وضع جدول لتسوية مسألة الشرق الأوسط ، خامساً ، ينبغي أن تكون الترتيبات فيما بعد حرب الخليج وقفاً على بلدان المنطقة بشكل رئيسي ووجوب انسحاب القوات العسكرية الأجنبية من منطقة الخليج .

لقد أيدت الحكومة الصينية على الدوام الدور الإيجابي الذي اضطلع به مجلس الأمن ، والأمن العام والدول الأعضاء ذات المصلحة في الأمم المتحدة في البحث عن حل سلمي لازمة الخليج . إننا وجمعية المجتمع الدولي ، على استعداد للاستمرار في الاهتمام في تحقيق حل عاجل لهذه الأزمة واستعادة السلم والاستقرار في منطقة الخليج .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الصين على الكلمات

الرقيقة التي وجهها الي .

السيد مانتينانو (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ببدء

ذي بدء ، سيدي ، أن أهنئك على المهارة البارة التي أظهرتها بوصفك رئيساً لمجلس الأمن أثناء هذه الفترة الدقيقة والحافلة بالمشاغل على وجه التحديد من أنشطة هذه الهيئة . إن وفد بلادي لعلى ثقة أن قيادتكم القديرة ستكون عوناً لنا على تحقيق تقدم لدى النظر في البند المدرج على جدول أعمالنا . كما أننا نشيد إشادة كبيرة مستحقة بسلفكم في الرئاسة السفير بغيبيني أديتو نزنغيا ممثل زائير ، على الطريقة المثلى التي أدار بها أعمال المجلس في شهر كانون الثاني/يناير .

لقد تم عرض موقف رومانيا من الحالة بين العراق والكويت عدة مرات في المجلس . وفي الواقع ، ومنذ الساعات الأولى التي أعقبت غزو العراق للكويت ، كان موقف رومانيا معروفاً ، إذ أعلنت أنه ما من سبب مهما كان يبرر استعمال القوة ضد دولة مستقلة وذات سيادة . لقد أدانت رومانيا ضم الكويت وطالبت بالانسحاب الفوري والتام وغير المشروط للقوات العراقية .

إن بلدي ملتزم أشد الالتزام بمعايير الأخلاق والشرعية في كل ميادين الحياة الدولية والمحلية . ولقد أوضحت بلادي في جميع البيانات المتعلقة بالبند قيد النظر

أن حلا للنزاع في الخليج الفارسي لا يمكن أن يقوم إلا على القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن . ففي هذا الإطار شاركنا في تقديم القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) والتصويت لمصلحه ، هذا القرار الذي يجيز للدول الاعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت استخدام الوسائل المشروعة كافة للدفاع عن القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) وتنفيذه وجميع القرارات اللاحقة ذات الصلة واستعادة السلم والامن الدوليين في المنطقة . وبسبب رفض العراق الالتزام التام بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن ، فإن القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) يجري تنفيذه باستخدام القوة . وبهذا ، فإن المجتمع الدولي أوضح للعراق بأن لا بديل من احترام قرارات الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي .

وفي الواقع أن الفقرة ٣ من القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) تتوجه الى المجتمع الدولي ، وإنه طبقا لهذه الفقرة اتخذت بلادي مؤخرا قرارا سياسيا هاما . ولقد كان لي شرف إجمال محتوى هذا القرار في رسالة وجهت الى الأمين العام للأمم المتحدة ، وتم نشرها كوثيقة S/22206 ، مؤرخة في ٨ شباط/فبراير ١٩٩١ . فبعد إذن المجلس ، أود أن أذكر العناصر الرئيسية في ذلك القرار الذي اتخذته رومانيا ، اتساقا مع قرار مجلس الأمن ٦٧٨ (١٩٩٠) ، تقدمت حكومة رومانيا باقتراح وافق عليه برلمان رومانيا يقضي بإرسال مستشفى جراحي لتقديم المساعدة الطبية للمملكة العربية السعودية بسعة ٢٠٠ سرير وطاقم من العاملين تعدادده ٣٦٠ شخصا .

وبالمثل ، تم الاتفاق على إرسال وحدة من جيش رومانيا قوامها ١٨٠ شخصا الى السعودية ، للقيام بمهام إزالة التلوث الكيميائي .

وقد شكلت الوجدتان على أساس طوعي . وسترابطان خلف منطقة العمليات ، وستؤديان مهمة إنسانية .

وهذا القرار الذي اتخذته رومانيا يركز على القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) الذي يطلب الى جميع الدول أن تقدم الدعم المناسب للإجراءات التي تتخذ لتحرير الكويت ، وإعادة السلم والامن الدوليين الى نصابهما في منطقة الخليج . وهذا القرار بإرسال المستشفى الجراحي ووحدة إزالة التلوث الى المملكة العربية السعودية سيبدأ تنفيذه بعد إبرام الاتفاقات اللازمة .

وقد أشير عن حق إلى أن إخفاق المحاولات الرامية الى تحقيق حل سلمي لازمة الخليج الفارسي خلق حالة جديدة أصبح فيها الدمار ومعاناة شعب العراق الذي يعد جزءا من الامة العربية العظيمة ، يتزايدان يوما بعد يوم . ونحن نأسف عميق الأسف لما يتعرض له البشر من معاناة وخسائر في الارواح ، لأنها فادحة حقا . ولكن لا ينبغي لأحد أن ينسى من هو الذي يتحمل المسؤولية الكاملة عن غزو الكويت وعن اندلاع الحرب وعواقبها المفجعة . والتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الامن ذات الصلة هو وحده الذي يمكن أن يضع حدا لهذه الحالة المأساوية . وهذا ما يحتم على العراق أن يعلن بشكل واضح لا لبس فيه أنه سيمتثل تماما لقرارات مجلس الامن .

كما ينبغي التشديد على أن العراق ليس البلد الوحيد الذي يعاني من نتائج الصراع في الخليج . ففي المقام الاول ، لا يجوز لنا أن ننسى الكويت ومحنتها ومعاناتها اليومية ، وانتهاك حقوق الانسان في ذلك البلد . وهناك المملكة العربية السعودية التي عاقت ولا تزال تعيش تحت تهديد خطير ، واسرائيل أيضا التي تتعرض لهجوم لم يسبقه استفزاز . ومن ناحية أخرى ، فإن جميع البلدان التي استندت الى المادة ٥٠ من الميثاق تواجه مشاكل اقتصادية خاصة نجمت عن تنفيذ التدابير المنصوص عليها في القرار ٦٦١ (١٩٩٠) . ويعرف مجلس الامن تمام المعرفة ما هو شمن تنفيذ

الجزاءات المفروضة ضد العراق . بالنسبة لرومانيا كان التقيد المارم بتلك الجزاءات ينطوي على خسائر ومصاعب فادحة ازدادت تعقيدا من جراء الظروف العصيبة أصلا التي يمر بها الاقتصاد الروماني . وهذه الخسائر والمصعوبات تأتي في وقت يتسم بأهمية حاسمة بالنسبة للإصلاحات الاقتصادية في رومانيا ، وتولد معاناة إضافية في حياة شعبنا . وعلى الرغم من هذه المصعوبات تتقيد رومانيا تقيدا صارما بقرارات مجلس الأمن وتطبقها بالكامل .

قبل أن أختتم كلمتي ، يود وفد بلادي أن يؤكد مرة أخرى أنه حتى في هذه المرحلة الحرجة من مراع الخليج ، يمكن لمجلس الأمن ، من خلال أنشطته الرسمية وغير الرسمية ، أن يسهم في تحرير الكويت ، بأن يكفل امتثال العراق لقراراته عن طريق أقصى استخدام للوسائل السياسية والدبلوماسية ، وهذا ما يجب على العراق أن يفهمه على النحو الصحيح .

إننا نرفض بقوة أية مزاعم وجهت هنا أمس واليوم عن تلاعب هذه الهيئة أو سوء تصرفها . فالواقع أن ذلك ، على ما يبدو ، ما هو إلا تهجم على كرامة هيئة رئيسية في الأمم المتحدة ، إنه تجسيد للماضي ، صوت يأتي من الظلام ، ويبدو شادا في أوقات التغيير هذه ، حتى أنني لا أكاد أصدق أن هذا يحدث فعلا في قاعات هذا المبنى . هل منعود إلى انقسام العالم ايدولوجيا ، ذلك الانقسام الذي طالما هجناه في الخمسينات ؟ أليس من الأفضل أن نعالج المسألة على أساس القانون الدولي ومبدأ الأمم المتحدة المقبول الذي يقضي بإدانة غزو أراض أجنبية وضم بلدان أجنبية ؟ ألم تكن ممارسات مماثلة هي التي دفعت مؤسسي الأمم المتحدة إلى التفكير في إنشاء منظمة قادرة على صد العدوان ؟

يود وفد بلادي أيضا أن يكرر الاعراب عن تقديره العميق للجهود والمبادرات الشخصية التي يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة الذي وضع خبرته القيمة في خدمة مساعيها المشتركة . ونشني أيضا على الاقتراحات والمبادرات التي قدمتها البلدان الأخرى التي تعمل من أجل تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة فيما يتعلق بالحالة بين

العراق والكويت ، وإيجاد مسار مشرف يؤدي إلى إعادة السلام والنظام القانوني إلى نصابهما ، تماشياً مع ميثاق الأمم المتحدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل رومانيا على

الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

السيد هوهنفلنر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بوصفي ممثلاً

لعضو جديد لم يتمتع بعضوية مجلس الأمن منذ عام ١٩٧٤ ، أسمحوا لي أولاً بأن أتقدم ببطع ملاحظات عامة . وسأتوخى الإيجاز قدر المستطاع .

أثناء فترة العضوية الأولى للنمسا في مجلس الأمن في عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ ، شعرنا فعلاً بالمسؤوليات الجسيمة المترتبة على عضوية مجلس الأمن ، وأبدينا - فيما نعتقد - استعدادنا للتعاون مع جميع أعضائه تعاوناً وثيقاً قدر الامكان . وكان عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ حافلين بتحديات صعبة للسلام والأمن الدوليين وللأمم المتحدة التي أكدت بنجاح آنذاك مسؤولياتها عن حفظ السلام . والآن تنضم النمسا مرة أخرى إلى مجلس الأمن في وقت حرج .

إننا نرحب بالقاعدة المشتركة التي توصل إليها حديثاً الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن لممارسة مسؤوليتهم المشتركة فيما يتعلق بالسلام والأمن الدوليين . ونعتقد أن هذا التطور ينبغي أن يسهم في تعزيز دور القانون في العلاقات الدولية . ومع ذلك فإننا نرى أن التعاون الجديد هذا لا ينبغي ، في الوقت ذاته ، أن يعني بأي حال مشاركة أقل من جانب أعضاء مجلس الأمن الآخرين الذين يشاركون في تحمل مسؤوليات منع القرار في هذه الهيئة . وأؤكد لكم ، سيدي الرئيس ، أن النمسا على استعداد للاسهام في عمل المجلس الفعال بجميع جوانبه .

والنمسا ، فيما يخصها ، تؤيد الدور القوي لمجلس أمن قوي . مع ذلك ، ووفقاً للفقرة ١ من المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة ، فإن مجلس الأمن في قيامه بواجباته ، يعمل ناشئاً عن جميع أعضاء الأمم المتحدة . وبالتالي ، ينبغي أن تشمل قرارات المجلس ، على قدر الامكان ، الارادة الجماعية للمجتمع الدولي قاطبة . بهذه

الطريقة وحدها سيكون في مقدوره الحفاظ على شرعيته السياسية والادبية . وإننا نعتقد أن المجلس يجب أن يكون ، ويجب أن يسمح له بأن يكون ، عادلا ونزيها في جميع القضايا التي تطرح عليه . وفي رأينا أن المجلس عليه أن يبذل قصارى جهده لكي يُعلي حكم القانون وينفذه إذا لزم الأمر ، بغض النظر عن يرتكب خرقا للقانون وأين يحدث ذلك . إن النمسا تلتزم التزاما مارما بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة . وغني عن القول إننا ، أثناء فترة عضويتنا الثانية في المجلس ، سننفذ بأمانة جميع التزاماتنا بموجب الميثاق ، وسنبذل كل جهد ممكن للاسهام في حسم الصراعات سلميا . وفي هذا المدد ، نعتزم بكل جدية أن نستفيد استفادة تامة من الامكانيات المحددة التي قد يتيحها مركز النمسا باعتباره بلدا دائما الحياد ، للاسهام في هذه الجهود .

أود الآن أن أتحدث عن الموضوع قيد البحث اليوم ، ألا وهو الحالة بين العراق والكويت .

إننا نجتمع هنا للمرة الاولى منذ بدء استعمال القوة من جانب الدول التي تتعاون مع حكومة الكويت تنفيذا لقرار مجلس الامن ٦٧٨ (١٩٩٠) . ومن المهم مع ذلك أن نُذكر بأن الاعمال العسكرية بدأت بالفعل في ٢ آب/أغسطس عندما قامت العراق بغزو الكويت . وكما قال المستشار الإتحادي للنمسا ، فرانزكي ، لاننا كنا نحن أنفسنا في مرحلة من المراحل ضحايا للعدوان العسكري ، ان لدينا من الدواعي ما يجعلنا نؤيد الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي ضد أي معتد . وكما قال وزير الخارجية موك في نفس المناقشة التي جرت في البرلمان النمساوي في ١٦ كانون الثاني/يناير ، إن النتائج التي خلصت إليها النمسا واضحة ، وهي التضامن مع الذين انتهكت حقوقهم والتضامن مع المجتمع الدولي الذي يقف ضد انتهاك الحقوق . وخصوصا ان دولة في حجم النمسا لابد أن تهتم بالعلاقات الدولية التي يحددها حكم القانون أكثر مما تحددها القوة .

إنني إذ قلت ذلك أود أن أسارع فأضيف انه حتي في هذا الوقت المتأخر وبالرغم من العمل العسكري الذي يجري القيام به ، لا يزال للجهود الدبلوماسية والسياسية مكانها ، بل ينبغي تكثيفها . إن الخسائر في الارواح والتدمير المادي الذي وقع بالفعل والخسائر الأكبر التي ستقع في المستقبل إذا استمرت الاعمال العسكرية ، وخصوصا إذا تصاعدت ، تجعل البحث عن السبل والطرق الكفيلة بوضع حد مبكر لهذه الاعمال العسكرية حتمية أخلاقية .

إن البعد الانساني لهذا الصراع يهمننا بمفئة خاصة . فستبدل النمسا ، وأنا شخصيا بمفتي رئيسا للجنة مجلس الامن المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) قصارى الجهد للتخفيف من حدة الموقف الخطير . وعندما نتحدث عن معاناة الإنسان فإننا نعني معاناة شعب الكويت والمدنيين في العراق . ونحن نعني الآثار الرهيبة بالنسبة لكل شعوب المنطقة ، والصعاب المفروضة على شعب الاردن والاطار التي يتعرض لها شعب اسرائيل .

ومصير الفلسطينيين الذين أهملت طموحاتهم . ونعني اللاجئين والعمال المهاجرين ونعني أسرى الحرب ، بل ونعني كل جندي واحباءهم الذين لا يعرفون كيف ستنتهي هذه الحرب بالنسبة لهم .

ولكن الذي يشغلنا بشكل عميق هو أنه لا أحد يعرف أين سينتهي كل ذلك . وبينما من المفهوم أن الاهتمام قد تركّز على معالجة الموقف المباشر ، فلا ينبغي أن يغيب عمن بالنا آشاره في المدى البعيد . لقد قيل أن الصراع في الخليج هو لحظة فاصلة في التاريخ . والطريقة التي نتعامل بها مع هذا الصراع والتي نحسمه بها في النهاية ستكون لها أهمية كبرى لا بالنسبة لمستقبل المنطقة فحسب ولكن بالنسبة لمفهوم الأمن الجماعي ودور الأمم المتحدة في مجموعها . والهدف واضح بالنسبة للنمسا . إننا نسعى من أجل التنفيذ الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن بدءاً بالقرار ٦٦٠ (١٩٩٠) ، لا أكثر من ذلك ولا أقل .

إن إعادة اقرار السلم والأمن في المنطقة لا تزال تتطلب أولاً رد الفعل الإيجابي من جانب العراق . عندئذ ، ومع ذلك ، سيتطلب الأمر خطوات أخرى على أساس الخطوط التي حددها الأمين العام في بيانه في ١٥ كانون الثاني/يناير ، وكذلك إجراءات إضافية . وفي النهاية ، الحل السياسي وحده هو الذي من شأنه أن يوفر الإطار اللازم للتسوية العادلة والدائمة لمشاكل المنطقة .

مازلت أتذكر كلمات ونستون تشرشل التي دعت إلى إبداء الشهامة عند الانتماء وحسن النية في السلام . ولقد رأينا بالفعل تحدياً وتصميماً . ونحن الآن بحاجة إلى علامات ملموسة على الامتثال حتى يمكن إستئناف الجهود للتوصل إلى حل سياسي . وبمدها سنحتاج إلى الشهامة وحسن النية . والنمسا لن تكتفي بتقديم تأييدها التام بل ستحاول أيضاً أن تتقدم بإسهامها الخاص ، الذي ستحتاج له الفرصة بغير شك أن أقدمه لهذا المجلس في مرحلة لاحقة .

السيد أيبالا - لاسو (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : بالأمس ،

أثناء جلسة مجلس الأمن العلنية التي عقدها للبت في الأسلوب الذي ينبغي أن يجتمع به

للنظر في جدول الأعمال الذي اعتمدناه ، أتيحت لنا الفرصة للاستماع إلى عدة أفكار هامة تطرقت بوضوح إلى جوانب أساسية ومضمونية لهذه المشكلة . وهذه الأفكار ، التي يزيد عددها على أربعة ، قد وضع تناولنا لهذه المسألة في منظور توقعه وفدي عندما قلنا أننا لا نرى داعياً لتأييد الاقتراح بمواصلة هذا الاجتماع بصورة سرية . لقد بدأ مجلس الأمن بالأمس في مناقشة هامة بالفعل لاتزال جارية الآن .

في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، اهتز ضمير الإنسانية نتيجة حدث لا يمكن تفسيره لأنه غير منطقي . ففي الوقت الذي كنا فيه نهلل للتقدم الأكيد الذي تم تحقيقه على طريق الاتفاق والحوار السلمي ، وفي الوقت الذي مضى فيه جدار برلين ، وفي الوقت الذي بدأ فيه أن المواجهة العقائدية قد زالت وأفسحت المجال أمام الرغبة المشتركة في تعزيز الحرية والديمقراطية على الصعيد الدولي ، وبينما اضطلت الشعوب بالمسؤولية التامة بمفتها المانعة لمسيرها ، وبينما باختار وملت الحرب الباردة إلى نهايتها وبدأنا نلمح فجر حقبة جديدة تتسم باحترام القانون الدولي . فإن جميع هذه التوقعات قد أحبطت فجأة عندما تم غزو دولة صغيرة ، هي الكويت ، من جانب جار قوي .

لقد انتهكت أهم مبادئ ميثاق الأمم المتحدة عندما جرى هذا الغزو . لقد انتهكت سيادة دولة واستقلالها وسلامتها الإقليمية . وعندما أعلن العراق عن ضم الكويت ، فإنه قد سعى إلى انتهاك مبدأ أساسي آخر من مبادئ القانون الدولي ، ألا وهو عدم جواز تحقيق فتوحات إقليمية عن طريق استخدام القوة . وبالإضافة إلى ذلك ، فقد كان عمله رفضاً سافراً للالتزام الذي قطعناه جميعاً على أنفسنا رسمياً بتأييد الحلول السلمية بمفتها الوسائل الوحيدة والخالصة لحسم النزاعات .

إن المجتمع الدولي الممثل بمجلس الأمن قد تصرف على الفور واتخذ القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) ، الذي أدان فيه الغزو وطالب بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية ووجه نداء إلى العراق والكويت بالشرع في مفاوضات لحسم خلافتهما . ولكن تحديات العراق اللاحقة لمجتمع الأمم المتحدة قد أفضت إلى اتخاذ الفوري لقرارات أخرى للمجلس . وهكذا اعتمدت الجزاءات الاقتصادية ضد الفاي . وأعلن بطلان ضم الأراضي

الكويتية . وتمت مطالبة العراق بأن يسمح برحيل رعايا البلدان الاخرى وبأن ييسره ، وبألا يعرض للخطر أمنهم أو محتهم . وأدين انتهاكات المقار الدبلوماسية وطالبت السلطات العراقية وقوات الاحتلال بأن تكف على الفور عن احتجاز الرهائن من مواطني البلدان الاخرى وألا تسيء معاملة مواطني الكويت والبلدان الاخرى وتضطهدهم وأن تسمح لهم بمغادرة المنطقة على الفور . وقد أدين محاولة العراق تغيير التكوين الديموغرافي لسكان الكويت .

إن العراق لم يقبل أيًا من مطالب ونداءات مجلس الأمن . ولم يلاحظ أي رد فعل ايجابي في العملية التي بدأ المجتمع الدولي القيام بها لتحقيق الهدف المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ٦٦٠ (١٩٩٠) : انسحاب العراق القوي غير المشروط من أراضي الكويت . وفي يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ أصدر المجلس القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) الذي يصرح لجميع الدول الاعضاء في الأمم المتحدة المتعاونة مع الكويت باستخدام جميع الوسائل الضرورية لتنفيذ القرار ٦٦٠ (١٩٩٠) وجميع القرارات ذات الصلة التي تلتها ، ولاستعادة السلم والأمن الدوليين إلى المنطقة .

وبعد الفترة التي أعطيت للعراق "كدليل على حسن النية" فإن الدول المتعاونة مع الكويت ، بحكم الترخيص الممنوح لها بموجب القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) ، بدأت عمليات عسكرية لتحقيق تحرير الكويت . ولذلك ، فإنه من الواضح أن جميع قرارات المجلس التي صدرت استجابة للحرب التي شنها العراق كانت موجهة إلى تحقيق حفظ وتطبيق المبادئ والقواعد التي انتهكها الفاي مما أدى إلى الحالة المأساوية التي وقعت والتي نعيشها الآن . ومع هذا ، من الواضح أيضا أن اللجوء إلى استخدام القوة له آثار سلبية تؤثر على الحقوق الأساسية للإنسان وتطلعات البشرية وتنتهكها .

وترى اكوادور أنه حتى عندما يبدأ العمل العسكري الذي وُضعت وُحُدت أهدافه بوضوح ودون غموض في قرارات المجلس ، فإن الجهود الرامية إلى اتخاذ تدابير دبلوماسية وسياسية لحل المشكلة يجب أن تتواصل بل أن تتضاعف أيضا . إن الضمير المتحضر للبشرية وجميع شعوب الكوكب ترفع أصواتها ضد الحرب . والدبلوماسية ، في استماعها إلى تلك الصيحة ، يجب أن تستخدم كل تمورها وامرارها في البحث عن حلول سلمية .

وهذا ما حدث . ولست بحاجة إلى تعداد جميع المبادرات التي سُمِعَ إليها منذ بداية غزو الكويت ، في مناطق مختلفة وبطرق مختلفة ، لتسهيل التوصل إلى حل دبلوماسي وسلمي . ولكنني أود أن أشير إلى المحاولة التي تقوم بها بلدان حركة عدم الانحياز وإلى المبادرة السوفياتية التي يقوم بها السيد بريماكوف . ونحن نتمنى أن

تكلل هاتان المبادرتان بالنجاح الكبير . وهذان تدبيران دبلوماسيان يؤكدان مجددا قلقنا العالمي ويظهران الارادة الجماعية في القيام بعمل يحفظ السلام .

واعتقد أنه من المستصوب أيضا أن نؤكد أن جميع الاقتراحات التي يراد بها وضع إطار لما يمكن أن يكون عملية سلام بمجرد انتهاء النزاع العسكري لها قاسم مشترك : الاقتناع بأنه يجب علينا دائما أن نترك الباب مفتوحا حتى يشعر المعتدي بالتشجيع على العودة إلى طريق القانون . إن تاريخ الصراع الانساني يعلمنا درسا مستمرا : أنه يجب علينا - من أجل اقامة سلام حقيقي - ألا ننظر إلى الظروف الراهنة فحسب ، ولكن أن ننظر أيضا إلى الظروف التي ستظهر بالضرورة مستقبلا . ورغم عناد المعتدي ، يجب أن نواصل الإصرار المستمر على البحث عن طريقة للخروج من هذا المأزق تمكّن - باللجوء إلى حكم القانون - من احلال السلام الذي سيقبل بسهولة أكبر وبالتالي سيكون أكثر دواما .

إن اكوادور تؤيد الامين العام للأمم المتحدة في جميع جهوده لتحقيق حل سلمي لهذه المشكلة الخطيرة . ونحن مقتنعون بأن خبرته وتصميمه وموقفه الوقور في وجه الهجمات التي لا مبرر لها ستواصل دفعه إلى استكشاف طرق ووسائل العمل اللازمة لتسهيل ما نسعى جميعا إليه : إنهاء النزاع بشكل عاجل ، واستعادة العدل والسلام الدائم .

إن أمريكا اللاتينية لم تتخذ موقف اللامبالاة بالاحداث في الخليج . فقد اجتمع وزراء خارجية الدول الاعضاء في مجموعة ريو مؤخرا في كاراكاس للنظر في الحالة . وفي نهاية مداولاتهم نشروا وثيقة سألوا أهم فقراتها . إن وزراء الخارجية :

"اتفقوا على إعادة تأكيد تأييدهم لقرارات مجلس الامن التابع للأمم المتحدة وعلى تجديد تأييدهم للدور الذي يجب أن يضطلع به الامين العام للأمم المتحدة لتعزيز التوصل إلى حل للنزاع يمكن من استعادة السلم بما يتفق مع القانون الدولي ، وبدء بذل جهود متعددة الاطراف ترمي إلى التوصل إلى تسوية شاملة سلمية محددة لمشاكل المنطقة ، وتقديم تقرير بشأن تطورات الوفاء بقرارات مجلس الامن ،

"واتفقوا على إدانة توسيع نطاق النزاع عن طريق شن هجمات على بلدان غير أطراف في النزاع في المنطقة مثل إسرائيل ، وعلى ضرورة الامتنثال الصارم لاتفاقات جنيف المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب ، وعلى أنه ينبغي لأطراف النزاع أن تمتنع عن استخدام الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو أسلحة التدمير الشامل أو عشوائية الأثر ،

"واتفقوا على الاعراب عن الانزعاج نتيجة الأضرار التي تلحق بالبيئة والمرتبة على النزاع ،

"واتفقوا على الإبقاء على مسألة الشرق الأوسط مدرجة على جدول أعمال مشاوراتهم الدورية ، وعلى أن يعهدوا إلى لجنة مشكلة من كولومبيا وشيلي واكوادور بمتابعة أزمة الخليج بجميع جوانبها ، بما في ذلك النظر في الاقتراحات والآلية اللازمة لتمكين المجموعة من الاسهام بطريقة فعالة في إقامة نظام سلام جديد في المنطقة قائم على مشاركة جميع الأطراف المعنية ، وطبقا لقرارات الأمم المتحدة ، بما في ذلك حل مشكلة فلسطين ."

إن اكوادور ، من جانبها ، لا تزال تتمسك بموقف ثابت بشأن هذه المشكلة .
إننا نرى أن أي حل يجب أن يقوم على الامتنثال الصارم لمبادئ الميثاق الواردة في القرارات التي أصدرها مجلس الأمن . وكما يمكن القيام بهذا بطريقة أسهل ، نرحب بجميع المساعي الدبلوماسية وينبغي استكشاف جميع المبادرات السلمية . إن الهدف الرئيسي لقرارات مجلس الأمن هو تحرير الكويت واستعادة السلم والأمن الدوليين في المنطقة .
ووفقا لذلك ، سيكون من الضروري النظر في وضع إطار تنفذ فيه جميع قرارات المجلس المتعلقة بمشاكل المنطقة ، مع أن تنفيذ قرارات المجلس الاثنى عشر بشأن مشكلة الخليج ليس مشروطا بأية اعتبارات غريبة عن تلك المشكلة المحددة .

ومن الواضح أن تحقيق السلم الدائم في كل المنطقة سيتيح لنا أن نبحث من منظور أوسع احترام جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والامتثال لها وإقامة الأجهزة لجعلها فعالة . وفي هذا السياق أن لعقد مؤتمر معني بالسلم في الشرق الأوسط أهمية خاصة . وبمجرد انتهاء الحرب ستفطم الأمة العربية بدور هام من جميع جوانب الأمن في المنطقة .

أود الآن أن أناقش الجوانب الانسانية لازمة الخليج . للأص كل حرب تؤدي إلى ضحايا ، ولهذا السبب فإن الحرب شر في الأساس . أن هذه الخسائر لا يمكن تعويضها لأن كل إنسان ، على حد قول جورج برنانون ، خالد ولا يمكن تعويضه . أن شعوب العالم التي تطالب بالسعي لإيجاد سبيل لوضع نهاية للأعمال الحربية أصيبت بالحنن لنسأ الأمم عن نتائج الفترات الجوية . أننا نعرف تماما شتى المسؤوليات التي يتحملها الذين أدى انتهاكهم للقانون الدولي إلى هذه الأزمة وذلك التي يتحملها الذين يحاولون استعادة سيادة القانون . ومع ذلك نرى أن علينا أن نعزز عمل المنظمة العالمية ومورثها الإنسانية . أننا نرى أنه بالإمكان اتخاذ تدابير إضافية لمنع أو لتخفيف معاناة الضحايا المدنيين الأبرياء لهذا الصراع . وهنا أيضا تؤيد اكوداور تأييدا تاما اقتراحات الأمين العام والمنظمات الإنسانية الدولية .

اختتم كلمتي بأن أناشد أولا حكومة العراق أن تتمعن في قرارات مجلس الأمن وأن تمثل لها ، وثانيا أعضاء التحالف الداعم للكويت السعي الحثيث لتعزيز السلم في المنطقة دون التخلي عن المبادئ التي يدافعون عنها بالتخلي بذلك النوع من المرونة الذي يتحلى به المدافعون عن العدالة والتعقل . أن بنيتو هواريس ابن امريكا اللاتينية العظيم المولود في المكسيك قال إن السلم ، في العلاقات بين الدول كما هو في العلاقات بين الأشخاص ، هو احترام حقوق الآخرين .

نأمل أن يسود التعقل ومن ثم أن يسود القانون ونأمل أن يستعاد السلم في جميع ربوع منطقة الشرق الأوسط . هذا هو أمل اكوداور ونحن ملتزمون التزاما رسميا بالعمل في خدمة هذا المسعى النبيل .

السيد نوتردام (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : ما فتئ

العراق ، منذ أكثر من ستة أشهر ، يحتل الكويت وما فتئ الاستقلال السياسي للكويت وسلامتها الإقليمية يدوسهما الجيش العراقي بالاقدام . وفي الجلسات التي عقدها مجلس الأمن مؤخراً أُتيحت لنا الفرصة للاطلاع على الانتهاكات والإساءات التي ارتكبتها القوات المحتلة . وما فتئت الكويت منذ ستة أشهر ضحية أعمال النهب والارادة التعسفية للسلطة غير المشروعة . وقد اضطرت تلك الحالة التي لا يمكن السكوت عنها مئات الآلاف من سكان الكويت الى الفرار من بلدهم في حين انتقل العراقيون لكي يحلوا محلهم . ان معظم الهياكل التجارية والاقتصادية للبلاد قد تعرضت للسلب أو الهدم والكثير من المنشآت الثقافية والطبية والاجتماعية قد دمرت .

ويكمن السبب الرئيسي في هذه المعاناة وذلك التدمير في رفض العراق احترام القواعد الرئيسية للقانون الدولي ورفضه الاعتراف بسيادة دولة مستقلة . وإذا جاز الآن لاية دولة قوية ان تسمح من على الخريطة جارتها الدولة المسالمة الصغيرة دون أي رد فعل من المجتمع الدولي لن يشعر أعضاء المجتمع الدولي بالامان .

منذ ٥٠ عاماً وقعت انتهاكات مماثلة للقانون الدولي أدت الى حرب عالمية هزت العالم . وعلى وجه التحديد من أجل وضع حد سريع لأي تهديد مشابه أنشئت منظمتنا وتولت تلك السلطات التي ينفذها مجلس الأمن . وبالنسبة لبلدي الذي تعرض للغزو مرتين في هذا القرن وتحمل عبء احتلال طويل وحرر مرتين بائتلاف دولي ضد الشمولية والديكتاتورية يرى ان مبدأ الدفاع عن الكويت وضرورة تحريرها أمر حاسم وأساسي .

ان غزو الكويت وضربها أشارا سخط وإدانة المجتمع الدولي بأسره . والامم المتحدة جعلت من الممكن التعبير عن ردود الفعل هذه على نحو فعال واضح من خلال تعبئة للرأي لم يسبق لها مثيل . وفي هذا السياق فإن مجلس الأمن في ١٢ مناسبة أدان العراق أولاً لعدوانه ثم لرفضه العنيد للانسحاب من الكويت .

وتفهم حكومتي وتشارك الى حد كبير شواغل تلك الدول التي دعت الى عقد هذا الاجتماع . ان المشاهد اليومية للأعمال القتالية وآثارها تدعو الى التدخل لوضع حد

لهذه المأساة . وللأسف لا بد للمرء ان يعترف بكون الحرب الحالية في الخليج سببها الوحيد هو الاتجاهات التوسعية للنظام العراقي وهي نتيجة مباشرة للرفض العنيد لهذا البلد للانصياع لارادة المجتمع الدولي .

ان مبادرات عديدة قد قُدمت منذ غزو الكويت . ولقد زادت هذه المبادرات عشية الموعد النهائي وهو الخامس عشر من كانون الثاني/يناير ، ولا تزال تظهر هذه الايام . ونذكر بأن كل هذه الجهود من جانب البلدان الغربية والاتحاد السوفياتي ومن جانب البلدان العربية وبلدان عدم الانحياز - ناهيك عن جهود الامين العام - قد قوبلت بالرفض البات ، فالرئيس صدام حسين رفض بعناد السلام الذي عرض ومازال يعرض عليه .

إن مجلس الأمن قد اتخذ ١٢ قرارا توضح بجلاء الاهداف والوسائل التي ينبغي أن نستلهمها في استعادة السيادة الكاملة للكويت .

وأود أن أذكر هنا بأن هذه القرارات لا ترمي فقط الى تحرير الكويت واستعادة حكومتها الشرعية بل أيضا الى إعادة إقرار السلم والامن الدوليين في المنطقة . ان هذه القرارات تشير الى الوسائل المشروعة لتحرير الكويت مع عدم إغفال وسيلة الاقناع الدبلوماسي وقد بدأت بفرض حظر على العراق قبل ان تخول استعمال القوة باعتباره الملاذ الاخير .

وفي الإطار القانوني لهذه القرارات تنظر حكومة بلجيكا الى الإجراء المتخذ وشواغل البلدان التي تكلمت أمام المجلس . وفي هذا السياق ان بلجيكا تتمسك بمبادئ أربعة هي الاهداف الواردة في قرارات المجلس والوسائل المنفذة على وجه مشروع ، والتضامن الذي ينبغي ان يوحد المجتمع الدولي والاحتياجات البشرية .

وفي العديد من الإعلانات أكدت الدول التي تتعاون مع الكويت في اطار قرارات مجلس الامن عزمها على الالتزام بالاهداف التي حددتها هذه القرارات . ومن الواضح أن الوسائل العسكرية التي تستخدمها قوات الإئتلاف ضخمة . الا أنه لا يمكن الحكم على قوة السلاح هذه الا بالمقارنة مع الآلية الهائلة التي أعدها العراق بغرض تكريس وجوده في الكويت .

وبالنسبة لنا ، فان احترام أهداف المنظمة في النزاع في الخليج ينطوي على اعتبارين أساسيين . أولهما ، لا يمكن وقف الأعمال العسكرية الا اذا التزم العراق بوضوح بالانسحاب من الكويت واتخذ بعد ذلك تدابير ملموسة تفضي الى الاحترام الكامل لقرارات المجلس . ومن الضروري أيضا ألا نهمل الهدف الثاني الوارد في القرار ٦٧٨ (١٩٩٠) والمتعلق بتهيئة الظروف التي من شأنها أن تسمح باستعادة السلم والامن الدوليين على نحو دائم وفعال في المنطقة . وتعتقد حكومتي أن على مجلس الامن بعد تحرير الكويت أن يلعب دورا أساسيا في تحقيق هذا الهدف . وفي هذا السياق ، تكرر بلجيكا ، وهي احدى الدول الاعضاء في المجموعة الأوروبية ، التزامها بالعمل بنشاط من أجل ضمان مستقبل يتسم بالسلم والاستقرار والتنمية تنعم فيه شعوب المنطقة بأسرها بالعدالة الاجتماعية والتضامن الاقتصادي الاقليمي . وتحقيقا لهذه الغاية ، فإن بلجيكا تؤيد عقد مؤتمر للامن والتعاون في الشرق الأوسط . وذلك من شأنه أن يهدف الى تقليل سوء الفهم والعنف اللذين يسودان في هذه المنطقة بصورة تدريجية وذلك عن طريق الاهتمام أولا بمسائل التعاون الاقتصادي واعادة البناء ومن ثم الاهتمام بالامن واحترام حقوق الانسان . وهذا النظام من شأنه أن يكمل الجهود المبذولة الرامية الى النهوض بحل للنزاع العربي-الاسرائيلي . وفي هذا الصدد ، تجدد بلجيكا التزامها بتطوير عملية ترمي الى تسوية المشكلة الفلسطينية في الوقت المناسب وبعد الاعداد لها بشكل جاد . وهنا ، ترحب حكومتي بنية الامين العام تعيين ممثل خاص جديد في المستقبل القريب يمكنه الشروع في التحضير لهذه العملية .

ولتحقيق هذه الاهداف ينبغي أن نستخدم كل الوسائل التي أتاحها لنا القرارات . وهنا ، أود أن أتناول على وجه التحديد الاقتراحات المقدمة من جانب

الدول التي طلبت عقد هذا الاجتماع . وتود حكومة بلجيكا أن تدلي بملاحظات في هذا المدد . أولا ، أن استعمال القوة الذي بات حتميا بسبب موقف العراق ينبغي ألا يوقف العمل الدبلوماسي . وكما أكد الأمين العام في الأسبوع الماضي ، ينبغي دعم كل المبادرات الدبلوماسية التي من شأنها أن تؤدي إلى تحرير الكويت وبالتالي إلى وقف الأعمال العسكرية .

ومن جهة أخرى ، لا يمكن للجهود الدبلوماسية لسوء الحظ أن تستبعد في هذه المرحلة الوسائل الأخرى التي استخدمت لضمان احترام القانون الدولي . وقد تفسر حكومة العراق وقف الأعمال العسكرية على أنه علامة ضعف من جانب المجتمع الدولي ، الأمر الذي سيحدو بها إلى خلق حجج جديدة لتبرير عدم احترامها لقرارات مجلس الأمن واعتبار ذلك دليلا على التفوق التكتيكي الوهمي في ميدان المعركة . ومن ثم فإنه من المحتمل أن أي نوع من الهدنة يمكن أن يؤدي إلى تأثير مخالف لما عقدنا الأمل عليه وأن يفضي في نهاية المطاف إلى إطالة أمد الأعمال العسكرية بدلا من إنهائها .

ولا يجوز للمجلس أن ينظر في وقف الأعمال العسكرية إلا عند ظهور عنصر جديد . ونحن نعلم جميعا أن العنصر الجديد هذا ينبغي أن يتمثل في التزام العراق على نحو قاطع بالانسحاب من الكويت على أن يتخذ بعدها فورا تدابير ملموسة توضح بجلاء نية العراق الامتناع لكل قرارات مجلس الأمن .

ويحدونا أمل وطيد في أن نلمس هذا الالتزام من جانب العراق بما يسمح لنا بإنهاء الحرب والمعاناة التي تتسبب فيها على وجه السرعة .

إن القرارات التي اتخذها مجلس الأمن ملزمة بالنسبة لكل الدول . ولهذا المبدأ الواضح من مبادئ القانون أشران : فمن جهة ، لا بد لكل الدول أن تنفذ الحظر بدقة . وهو التزام بموجب الفصل السابع من الميثاق ولا يستند إلى خيار يسمح بتأويلات مختلفة معينة . وترحب حكومتنا بحقيقة أن الحظر قد تم تنفيذه من قبل الدول الأعضاء في المنظمة . وعلاوة على ذلك ، فقد ساعدت بلجيكا على نحو فعال في الرقابة البحرية على هذا الحظر بإرسال أربع سفن حربية إلى المنطقة . وقد قامت هذه السفن حتى الآن

بأكثر من ٢٥٠٠ عملية تفتيش في البحر . الا أننا يجب أن نلاحظ أن التنفيذ شبه الكامل للحظر لم يحمل العراق على التخلي عن غزوه .

وبالإضافة الى الحظر ، فإننا مطالبون بإبداء التضامن مع الدول المتعاونة من أجل تحرير الكويت . وقد تحدد هذا التعاون على أساس الوسائل والمسؤوليات والموقع الجغرافي لكل دولة . وفي الواقع ، ان القرارات تترك للدول أن تقرر بحرية حجم التزامها . وفيما يتعلق ببلجيكا فإننا نعتقد اننا ساهمنا في الجهد الجماعي عن طريق الدعم العسكري وتقديم مساعدات طبية كبيرة .

وأود أن أختتم بالتكلم عن اعتبار رابع يتعلق بالجوانب الانسانية المتصلة بالنزاع الحالي والذي أشار اليه الأمين العام في وقت مناسب في الاسبوع الماضي خلال اجتماع غير رسمي للمجلس . إن بلجيكا تشاطر القلق الذي تم الاعراب عنه في هذه القاعة ازاء معاناة المدنيين العراقيين والكويتيين نتيجة لرفض النظام العراقي احترام القانون الدولي .

وتود حكومتي أن تؤكد ثلاثة عناصر في هذا الممد : أولاً ، اننا مقتنعون بأن الدول التي تتعاون مع الكويت تبذل كل ما في وسعها من أجل احترام القانون الدولي ، وبصفة خاصة اتفاقيتي جنيف المتعلقةين بحماية المدنيين ومعاملة أسرى الحرب . ومن جهة أخرى ، يشير سلوك العراق قلقاً بالغا . فالمعاملة التي انزلت بالكويت والهجمات التي استهدفت عن عمد المدنيين في المملكة العربية السعودية واسرائيل ومصر أسرى الحرب ناهيك عن معاملة الاكراد والإضرار بالبيئة والدعوة الى الارهاب تعد جميعاً انتهاكات للقانون وتدينها السلطات في بلادي .

ثانياً ، مستدي حكومتي المساعدة لكل الجهود الرامية الى تقديم المساعدة الانسانية الى السكان المدنيين في العراق والكويت ، وبصفة خاصة من خلال منظمتي الصليب الاحمر والهلال الاحمر اللتين أود أن أشيد بهما على الدور النشط الذي تضطلعان به . ولا يمكن بأي حال من الاحوال أن تبقى هذه المساعدة رهينة لآلية اعتبارات لا علاقة لها بالمساعدة الانسانية . ومن أجل تجنب هذا الموقف ، تأمل حكومتي أن يكون بمقدور لجنة العقوبات أن تجتمع دونما ابطاء وفقاً للقرار ٦٦٦ (١٩٩٠) للقيام بتقييم موضوعي

للاحتياجات الأساسية للسكان المدنيين ، وبصفة خاصة القطاعات الأكثر ضعفا . وان النظر في هذا الموضوع سيسمح لنا بأن نحدد ما اذا كانت الظروف تبرر تقديم مساعدات غذائية طارئة للعراق والكويت كجزء من المساعدة الانسانية . ومن الواضح ان قرارا كهذا سيعني قبول حكومة العراق للرقابة الفعالة التي تضمن وصول الامدادات كما هو منصوص عليه صراحة في اتفاقيات جنيف .

ومن أجل أن نشبث تضامننا الكامل في المجال الانساني ، فقد اعتمدت بلادي خططا لتقديم مساعدات كبيرة تلبي احتياجات آلاف اللاجئين . وان مساعدتنا المالية يجري توجيهها أيضا الى البلدان الأكثر تضررا من عواقب الصراع الاقتصادية ، ولا سيما تركيا ومصر والاردن .

هذه هي الاعتبارات التي تستلهمها حكومتني في معالجة هذا الصراع .

ومن أجل تصحيح انتهاك مآرخ للقانون الدولي كان على مجلس الامن أن يـأذن باستعمال القوة بكل النتائج التي تترتب على ذلك . وقد أكدت الاحداث التي وقعت منذئذ أن ذلك القرار كان للأسف هو القرار الوحيد الممكن . لقد قوّت لدينا الاحساس بأن سياسة تهدئة الخواطر لم يكن من شأنها الا اعطاء المجتمع الدولي مهلة قد تفضطره فيما بعد ، وحتى في سياق أكثر خطورة ، الى مواجهة التحدي الذي يجابهه الآن .

أما والحال كذلك ، فإن أي جهد دبلوماسي ينطوي على فرصة جادة للنجاح يستحق التشجيع . الا أن الامر الأكثر أهمية ما زال يتمثل في الجلاء عن الكويت . فهذا الانسحاب وحده هو الذي يستطيع أن يسكت المدافع . والامر متروك الآن لرجل واحد أن يقرر ذلك .

السيد فورونتسوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : منذ اللحظة الاولى لاندلاع الازمة في منطقة الخليج في بداية شهر آب/اغسطس ١٩٩٠ الناجمة عن غزو العراق للكويت ، اتخذ الاتحاد السوفياتي موقفا مبدئيا صارما يقوم على الادانة الشديدة لعدوان العراق على الكويت وضمه لها فيما بعد ، باعتباره انتهاكا صارخا لمعايير القانون الدولي ، والاخلاقيات والعلاقات المتحضرة فيما بين الدول . وقام الاتحاد السوفياتي على الفور ، بالاشتراك مع اعضاء آخرين في المجتمع الدولي ، بالوقوف الى جانب ضحية العدوان واعرب بقوة عن تأييده لانسحاب القوات العراقية غير المشروطة والفوري والكامل من اراضي الكويت ، واستعادة تلك الدولة استقلالها وسيادتها ، واعادة الشرعية الدولية والعدالة الى نصابهما .

وفي جميع مراحل الصراع بذل مجلس الامن كل ما في وسعه لضمان الحل السلمي - واؤكد "السلمي" . واعتمد المجلس ١٢ قرارا ترمي الى تسوية أزمة الكويت بالوسائل السياسية وغير العسكرية .

واكد مرة اخرى رئيس الاتحاد السوفياتي ميخائيل سيرجييفتش غورباتشوف ، في بيانه في ٩ شباط/فبراير ، على الولاء المبدئي للاتحاد السوفياتي لقرارات مجلس الامن التي تعبر عن ارادة المجتمع الدولي وعن امل الشعوب في نظام دولي جديد يستبعد العدوان والاستيلاء على اراضي الآخرين وعلى مواردهم الطبيعية .

وللاسف ، أدى تعنت العراق الملف الى مجرى الاحداث المأساوي الحالي . ووجد العالم نفسه امام اخطر مواجهة مسلحة ، تتجاوز مضاعفاتها المفزعة بكثير حدود الشرق الأوسط .

ان مجرى الاحداث في حرب منطقة الخليج يشكل مصدر قلق عميق في الاتحاد السوفياتي . ومما يدعو الى الجزع والاسف العميق بوجه خاص في بلدنا الانباء الواردة عن الضحايا المدنيين .

لقد تسببت العمليات العسكرية بالفعل في خسائر مادية فادحة . إن بلدانا بأسرها - الكويت أولا ، والعراق الآن وربما بعد ذلك بلدان اخرى - مهددة بدمار

مروع . وقد يتحول القاء كميات هائلة من النفط في مياه الخليج الى كارثة ايكولوجية رهيبة .

لقد استمع الاتحاد السوفياتي الى البيانات التي ادلت بها البلدان الاطراف في الائتلاف بما يفيد ان العمليات العسكرية التي تنفذها تقتصر على الهدف المنصوص عليه في قرارات مجلس الامن - اي تحرير الكويت . وفي الوقت ذاته ، لا يسعنا إلا ان نراعي حقيقة ان اي تمعيد آخر للصراع قد يخلق خطرا يتجاوز ولاية قرارات مجلس الامن .

وشمة تطورات بالغة الخطورة تكمن في اعمال الاستفزاز التي ترمي الى توسيع نطاق الحرب لتوريط اسرائيل ودول اخرى ، وبذلك اعطاء الصراع المسلح بعدا مدمرا آخر - اي البعد العربي - الاسرائيلي . وهناك خطر متنام لاستخدام اسلحة التدمير الشامل وعلى رأسها الاسلحة الكيميائية والبكتريولوجية . ولا يسع الاتحاد السوفياتي إلا ان يشعر بالقلق ازاء احتمال حدوث مثل هذا التطور ، ولا سيما في ضوء قرب المنطقة من حدودنا الجنوبية .

وكما يعرف الجميع ، فإن الاتحاد السوفياتي بذل جهودا ملموسة للحيلولة دون انزلاق الوضع في المنطقة نحو المواجهة المسلحة . وفي عديد من المناسبات ناشد رئيس الاتحاد السوفياتي والقيادة السوفياتية القيادة العراقية ، محاولين اقناعها بابداء الحكمة وتنفيذ قرارات مجلس الامن . ومازلنا نقوم باتصالات مع كل من يمكنه النهوض بتسوية للصراع .

وطوال فترة مهلة حسن النية التي دامت شهرا ونصف الشهر ، وحتى بعد بدايات العمليات العسكرية وفقا للقرار ٦٧٨ (١٩٩٠) ، ناشدنا الرئيس صدام حسين ألا يرتكب اخطاء لا يمكن علاجها ، وان يبني قدرا من حب السلم ، وان يعلن انسحاب القوات العراقية من الكويت . وللأسف كانت اجابات الجانب العراقي على مناهداتنا سلبية دائما .

وان الاتحاد السوفياتي ، في تأييده للوقف السريع للأعمال القتالية وبدايات البحث عن تسوية سياسية ، يدرك تماما انه بدون تعبير القيادة العراقية الواضح عن استعدادها لتنفيذ مطالب المجتمع الدولي ومفادرة الكويت لا يمكن ان يتحقق هذا .

ويؤكد البيان السوفياتي - الأمريكي المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني/يناير
"إن وقد الاعمال القتالية سيكون ممكنا إذا قدم العراق التزاما
قاطعا بالانسحاب من الكويت ... ويجب ان يكون هذا الالتزام مدعوما بخطوات
فورية ملموسة تؤدي الى الامتثال التام لقرارات مجلس الامن".

وفي هذا الوقت العصيب قام مؤخرا رئيس الاتحاد السوفياتي ، بدافع من احساس
بالمسؤولية التاريخية واعتبارات انسانية ، محاولا ان يطرق كل السبل الممكنة لايجاد
تسوية على اساس قرارات مجلس الامن ، بتوجيه مناخية علنية مرة اخرى الى رئيس العراق
لتقييم كل ما هو في الميزان بالنسبة لبلاده والتخلي بالواقعية ، مما قد يمكن من
المضي في طريق تسوية سلمية عادلة وموثوق بها .

وفي هذا الصدد ، قرر الرئيس غورباتشوف في ٩ شباط/فبراير ان يرسل ممثله
الخاص الى بغداد للاجتماع بالرئيس حسين ، وتم هذا الاجتماع في ١٢ شباط/فبراير . وان
الاتحاد السوفياتي ، بالاشتراك مع الدول العربية والدول المسلمة الاخرى ، وبلدان
أوروبا وآسيا ، وفي المقام الاول الولايات المتحدة الامريكية وسائر الاعضاء الدائمين
في مجلس الامن ، لا يود بهذا التصرف ان يساعد على التوصل الى انتهاء سريع للحرب فحسب
بل ايضا البدء في الإعداد لنظام أمن دائم متكافئ في منطقة لها هذا القدر من الهمية
للعالم أجمع . وهذا يتضمن بطبيعة الحال ، تسوية النزاع العربي الاسرائيلي والمشكلة
الفلسطينية على ضوء الدور الحاسم الذي تفضل به في هذه العملية البلدان الواقعية
في المنطقة .

ولا بد ان يقوم العراق ايضا ، الذي لا يمكن اعتباره شعبه مسؤولا عما حدث ،
بدور قيم في نظام ما بعد الحرب . ونعتقد ان مجلس الامن يجب ان يبدأ هذا العمل - أي
الإعداد لنظام أمن دائم متكافئ في المنطقة المعنية - في القريب العاجل .
ولكن أهم شيء هنا اليوم هو اطفاء لهيب الحرب في الخليج بأسرع ما يمكن .
اننا نعتقد ان المجتمع الدولي بأسره وجميع الدول لابد ان تمارس نفوذها على القيادة
العراقية لإجبارها على تغيير رأيها . وهذا بالتحديد هو هدف استمرار الاتصالات
السوفياتية - العراقية الجارية الآن في موسكو .

(السيد فورونتسوف ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

وفي رأينا ، ان المناقشة الحالية الجارية في مجلس الامن لابد ان تكون
بمشاركة اعادة تأكيد واضح على الحاجة الى التنفيذ العاجل للقرارات التي اتخذها
مجلس الامن حتى الآن ، وهي القرارات التي تعرضت مؤخرا لانتقادات العراق .

ان اجتماعنا هنا يعد اشارة واضحة للقيادة العراقية بان عليها ان تمتثل
لهذه القرارات العادلة والقائمة على اساس سليم التي اتخذها مجلس الامن وان تعلن
خدمة لمصلحة شعبها ومصلحة السلم في المنطقة عن انسحابها الفوري والكامل وغير
المشروط من الكويت .

وفي هذا الصدد ، لدي سؤال واحد اوجهه الى ممثل العراق : متى سنسمع هذا
البيان من القيادة العراقية ؟

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا يزال يوجد عدد من
المتكلمين على القائمة . وبموافقة اعضاء المجلس ، سأعلق الجلسة الآن حتى الساعة
١٠/٣٠ من صباح غد .

علقت الجلسة الساعة ١٩/٥٠